رسائل وأبحاث

في

حديث افتراق الأمة

تأليف

- أحمد بن علي بن مطير الحكمي (المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ)
- محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ)
- صالح بن مهدي المقبلي (المتوفى سنة ١١٠٨ هـ)
- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ)

تحقيق

عبد الله بن يحيى السريحي



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

أسسها محمد علي بيضون

سنة 1971 بيروت - لبنان

رسائل وأبحاث
في
حديث افتراق الأمة

تأليف

أحمد بن علي بن مطير الحكمي (المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ)

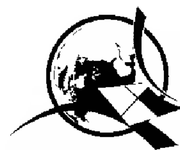
محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ)

صالح بن مهدي المقبلي (المتوفى سنة ١١٠٨ هـ)

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ)

تحقيق

عبد الله بن يحيى السريحي



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : Rasā'il wa'abḥāṯ fi "ḥadiṯ iftirāq al-'ummah"

Classification: Doctrines

Author : Aḥmad ben ʿAli al-Ḥikami
Muḥammad ben ʿAli al-Šūkāni
Ṣāliḥ ben Mahdi al-Muqbili
Muḥammad ben Ismāʿīl al-Ṣanʿāni

Editor : ʿAbdullah ben Yaḥyā al-Surayḥī

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 128

Year : 2009

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب: رسائل وأبحاث في "حديث افتراق الأمة"

التصنيف : فرق وعقائد

المؤلف : أحمد بن علي بن مطير الحكمي
ومحمد بن علي الشوكاني
وصالح بن مهدي المقبلي
ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

المحقق : عبد الله بن يحيى السريحي

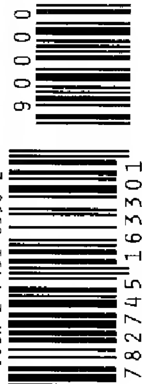
الناشر : دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 128

سنة الطباعة: 2009

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة الطبعة الثانية)

رب أعن ويسر

نُشِرت الطبعة الأولى من هذا المجموع قبل بضع سنوات في صنعاء، وأشرت في المقدمة إلى الجدل والنقاش الذي دار في أوساط علماء اليمن حول «حديث افتراق الأمة»، واحتوت تلك الطبعة على ثلاث رسائل:

- رسالة الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي
- بحث القاضي محمد بن علي الشوكاني
- بحث العلامة صالح بن مهدي المقبلي

وعندما عزمت على استكمال تحقيق بقية الرسائل والبحوث الأخرى تبين لي أثناء العمل في التحقيق أن من الأنسب إضافة رسالة (بحث) الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني إلى هذا المجموع في الطبعة الجديدة، لأنه يجمعها مع مجموع الرسائل الحالية وحدة الموضوع، بحيث يصبح هذا الجزء خاصا بالرسائل التي لأصحابها موقف نقدي من هذا (الحديث) من ناحية سنده ومتنه، أو لهم رأي مخالف للرأي السائد في فهم وتأويل الحديث، وما ترتب على ذلك الفهم والتأويل من تقسيم الفرق الإسلامية وتعدادها لتبلغ اثنتين وسبعين فرقة، وحصر المآخذ عليها، وزجّها في الفرق الهالكة، لتكون الفرقة الثالثة والسبعين – التي ينتمي إليها المؤلف – هي الفرقة الناجية.

وأعدت تقسيم الكتاب في طبعته الحالية إلى قسمين:

القسم الأول: الرسائل التي لها موقف نقدي من سند الحديث أو متنه، ويشمل رسالتي الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي، وبحث القاضي محمد بن علي الشوكاني.

القسم الثاني: الرسائل التي قبلت الحديث من ناحية السند، ولأصحابها رأي مخالف للرأي السائد في فهم وتأويل الحديث، ومن ثم من هي الفرقة الناجية وفقا لتأويلهم وفهمهم الخاص للحديث، والمعايير التي يمكن الحكم بها (من وجهة نظرهم) على نجاة أو هلاك الفرق الإسلامية، ويحتوي هذا القسم على بحثي العلامة صالح بن مهدي المقبلي، والإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.

وفي ختام هذه الكلمة الموجزة: أتوجه بالشكر الجزيل للصديق العزيز الأستاذ الدكتور رضوان السيد، لمساعيه الصادقة في نشر هذه الطبعة.

والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل

أبو ظبي، في ١٩ رجب ١٤٢٩هـ، الموافق: ٢٣/٧/ ٢٠٠٨م.

(مقدمة الطبعة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد أثارت رسالة أحمد بن علي بن مطير الحكمي (المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ) حول: «حديث افتراق الأمة» جدلا واسعا في صفوف علماء اليمن، وهو جدل علمي خصب، شارك فيه نخبة من أبرز علماء اليمن، تباينت وتنوعت أفكار وآراء هؤلاء العلماء حول هذا الموضوع، فمنهم من ذهب إلى عدم صحة الحديث، إما لعدم صحة إسناده، أو لمعارضته لكثير من قواعد الإسلام، ومع النصوص القطعية المعارضة له، ومنهم من دافع عن صحة الحديث وعن النتائج المترتبة عليه، ومنهم من أقر بصحة إسناد الحديث ولكنه لم يقر بالتأويل الشائع للحديث، وكذلك النتائج المترتبة على هذا التأويل، فسعى لتأويله بشكل يخفف من تلك النتائج التي بنى عليها المتكلمون آراءهم وأحكامهم حول نجاة أو هلاك الفرق الإسلامية.

ابتدأ هذا الجدل -كما قلنا- برسالة الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي التي ذهب فيها إلى عدم صحة الحديث، وتصدى للرد عليه محمد بن الحسن بن القاسم (المتوفى سنة ١٠٧٩ هـ) برسالة عنوانها: «حل الإشكال الوارد على حديث افتراق الأمة والكشف عن وجوه صحته النيرة المضيئة».

وكذلك محمد بن إبراهيم بن المفضل (المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ) في رسالته: «الإشارات المهمة إلى صحة حديث افتراق الأمة» أما يحيى بن الحسين بن القاسم (المتوفى سنة ١١٠٠هـ) فقد ألف كتابا عنوانه: «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» ضمنه الرد على ابن مطير، وتوضيح المعايير - التي يراها معقولة وصحيحة - للحكم بنجاة أو هلاك أي من الفرق الإسلامية، وأسهم كل من صالح بن مهدي المقبلي (المتوفى سنة ١١٩٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

(المتوفى سنة ١١٨٢هـ) ومحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ) ببحث مستقل (لكل منهم) في هذا الموضوع[١].

وكنت قد نشرت بحثا عن «حديث افتراق الأمة» بمجلة «الاجتهاد» التي تصدر في بيروت في عددها (التاسع عشر)، ربيع العام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م عرضت فيه وجهات النظر المختلفة بين العلماء حول هذا الحديث، وكذلك النتائج المترتبة على فهمه وتأويله واستخدامه في الصراع بين الأحزاب والفرق الإسلامية، وبين السلطة والمعارضة. وقد سعيت بعد ذلك إلى تتبع ما دار من جدل بين علماء اليمن حول هذا الحديث، وجمع مخطوطات رسائلهم ودراستها، فرأيت أنها تستحق النشر لقيمتها العلمية، وتنوع وثراء آراء وأفكار مؤلفيها، المنبثقة من استقلالية معظم هؤلاء العلماء وتحررهم الفكري، وبعدهم عن التعصب الفكري والمذهبي ولهذا سأقوم – إن شاء الله – بنشرها – تباعا – وقد جمعت في هذا الجزء رسالة الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي، وبحث العلامة صالح بن مهدي المقبلي، وبحث القاضي محمد بن علي الشوكاني، على أن ننشر بقية الرسائل في جزء ثان باستثناء كتاب يحيى بن الحسين: «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» فإنه يشكل بحد ذاته كتابا مستقلا سيخصص له الجزء الثالث من هذه المجموعة بمشيئة الله.

عملي في التحقيق:

تمثلت المشقة الكبرى في هذا العمل في البحث عن هذه الرسائل أولا، والسعي للحصول على مصورات لها ثانيا، ولا يعرف مشقة هذا الأمر إلا من يعانيه، وقد قمت بنسخ الرسائل، ومقابلتها على النسخ الأخرى المتوفرة من كل رسالة، وإثبات الاختلافات في الهوامش، وخرجت الآيات والأقوال والنصوص التي استشهد بها المؤلفون، بقدر الإمكان، واضطررت إلى إثبات الأقوال والنصوص

---

(١) هذا ما تمكنت –حتى الآن– من الوقوف عليه، ولا شك أن هناك أبحاثا ورسائل أخرى لعلماء آخرين، إما ضمن مؤلفاتهم، أو أنهم أفردوا لها مؤلفات مستقلة، ولكن أغلب التراث اليمني المخطوط، لم يحظ بالدراسة الوافية، أو في الأقل الفهارس التي تعرف به، وبخاصة الخزائن والمكتبات الخاصة، وقد بدأت بعض البشائر في هذا المجال الظهور بعمل الأستاذ عبد الله محمد الحبشي في قيامه بنشر فهارس نحو أربع مكتبات خاصة، وكذلك الأستاذ عبد السلام عباس الوجيه الذي أعدّ ونشر فهارس ٤٥ مكتبة خاصة في اليمن والأمل كبير في أتساع نطاق هذا الجهد الطيب.

التي استشهد بها ابن مطير في رسالته لأن أسلوبه فيها يميل إلى الإيجاز والاختصار، وترجمت بإيجاز للعلماء اليمنيين الذين ورد ذكرهم في رسالة ابن مطير وفيهم بعض أئمة اليمن، وهم من المشهورين في اليمن، ولكنهم ليسوا كذلك خارج اليمن، ومهدت لكل رسالة بتعريف موجز بمؤلفها، وبمنهج المؤلف فيها، ووصف للمخطوطات التي اعتمدتها في التحقيق.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أعانني على تصوير مخطوطات الرسائل، وأخص بالذكر منهم الأخ الصديق الوفي إبراهيم عباس الخطيب، والأخ الزميل عبد الملك المقحفي، الأمين العام لدار المخطوطات بصنعاء والأخ عبد الله علي الوشلي، أمين مكتبة الجامعة الكبير بصنعاء (مكتبة الأوقاف)، كما أشكر كذلك الأخ الأستاذ الدكتور عبد الله صالح بابعير، والأخ الشيخ حسن بن محمد الحملي (أبا عبد الرحمن)، والزميل العزيز الشاعر زهير ظاظا، لتفضلهم بقراءة مسودة الرسائل وتصحيح أخطاء الطبع، كما أفدت منهم بعض الملاحظات المهمة، وأنوه كذالك بجهود الزميل مجدي شلبي في تنسيق وإخراج الكتاب وإعداده للطبع. فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم.

أبو ظبي: ٢٧ ذي القعدة ١٤٢٠ هـ **عبد الله بن يحيى السريحي**

القسم الأول

الرسائل التي لها موقف نقدي من سند الحديث أو متنه ويشمل:

- رسالة الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي
- بحث القاضي محمد بن علي الشوكاني

١- رسالة الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي

(كشف الغمة في إدحاض حديث افتراق الأمة)

مؤلف الرسالة:

هو الشيخ أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن مطير الحكمي، أبو العباس، فقيه، ومحدث، ونحوي، وشاعر، من علماء الشافعية باليمن في القرن الحادي عشر الهجري، ولد ونشأ في عبس الحضن[1]، من بيت علم، نبغ منهم الكثير من العلماء على مدى عدة قرون، وصفهم المحبي في ترجمة المؤلف بقوله: أحد علماء بني مطير الأكابر، الذين ورثوا العلم كابرا عن كابر، وبرعوا في سائر العلوم، وكرعوا من مشارع الفهوم، واشتغلوا بطاعة الله تعالى[2].

وقال المحبي أيضا في ترجمة والد المؤلف: «علي بن محمد الحكمي من بني مطير الذرية المختارة، والكواكب الدرية السيارة»[3]، وترجم له أيضا (أي لوالد المؤلف) في خلاصة الأثر فقال: «علامة بني مطير المشهورين بالعلم والخير، الصارفين نفائس أوقاتهم في خدمة الحديث النبوي، والملازمين الاتباع للشرع المصطفوي، فضلهم مشهور لا يحتاج إلى بيان كالشمس لا تحتاج إلى دليل وبرهان... ولابد من قائم منهم يكون رأسا للعلماء ومرجعا عند اختلاف الفهماء، وحكما للمشكلات للحكماء، إذ لا يتعصبون للمذاهب والأقوال.. ولا يخرجهم عن الحق غضب، ولا يدخلهم في الباطل رضا، ولا يميلون إلى الحرص على الأموال، عصمتهم الكتاب والسنة، وعقيدتهم في الله تعالى حسنة».[4]

وهذه السمة، أي سمة التسامح والبعد عن التعصب، تبدو واضحة في هذه الرسالة تمام الوضوح.

أخذ المؤلف الحديث عن والده، وأخذ عنه خلق كثير.

---

(١) عبس الحضن: قرية عامرة: تسمى في الوقت الحاضر (الحضن) اختصارا، وتقع في عزلة عبس في خبت المحويت، وتقع غرب المحويت على مسافة نحو ٢٠ كم، وعلى مسافة ٣ كم شمال المرواح مركز ناحية الخبت. هجر العلم ومعاقله في اليمن: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، بيروت: دار الفكر المعاصر، (١٩٩٥م)، ٣/ ١٣٩٢.

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله المحبي، طبعة مصر، (١٢٨٤ هـ). ١/ ٢٥٢.

(٣) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه: محمد أمين بن فضل الله المحبي. تحقيق عبد الفتاح الحلو. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٩ م)، ٣/ ٥٣٧.

(٤) خلاصة الأثر ٣/ ١٨٩-١٩٠.

مؤلفاته:

للشيخ أحمد بن علي بن مطير عدة مؤلفات منها:

- الروض الأنيف في النحو واللغة والتصريف.
- تسهيل الصعاب في علمي الفرائض والحساب.
- نظم متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار.
- شرح غاية السول في علم الأصول.
- رسالة في إدحاض حديث افتراق الأمة(١) (وهي هذه).

وابن مطير -كما ذكرنا- من علماء الشافعية باليمن إلا أنه كان على اطلاع واسع على المذاهب الإسلامية بصفة عامة وعلى المذهب الزيدي بصفة خاصة، ومما يدل على ذلك شرحه لغاية السول، وهو من أشهر كتب أصول الفقه المتأخرة عند الزيدية، وكذلك نظم متن الأزهار للإمام أحمد بن يحيى المرتضى الذي عليه عماد الفقه الزيدي منذ القرن التاسع الهجري، وذهب عبد الله بن علي الوزير ومحمد بن محمد زبارة في ترجمة ابن مطير إلى إنه كان في الإمامة على مذهب الزيدية(٢) .

ويطرح ابن مطير في رسالته هذه عدة «إشكالات» تتعلق بحديث افتراق الأمة، سواء من حيث الإسناد، أو حجية العمل به باعتباره من أحاديث الآحاد التي

---

(١) هكذا ورد عنوانها في ملحق البدر الطالع: ٤١، وورد عنوانها في إحدى المخطوطات: «كشف الغمة في إدحاض حديث افتراق الأمة»، أما المخطوطات الأربع التي اعتمدتها فعنوانها جميعا: «هذا ما حرره الفقيه الأمجد أحمد بن علي بن مطير من الإشكالات على حديث افتراق الأمة ويتلوه جوابه وحل إشكالاته... إلخ». وأرجح أن العنوان الحقيقي للرسالة هو: «كشف الغمة في إدحاض حديث افتراق الأمة»، كما ورد في المخطوطة المشار إليها، وفيها ورد عنوان رد محمد بن الحسن بن القاسم عليها: «كشف الغمة في صحة حديث افتراق الأمة والكشف عن وجوه صحته النيرة المضية». وهذا العنوان متسق مع عنوان رسالة ابن مطير، ومقتبس عنها كما جرى عليه الحال في مثل هذا النوع من الردود على المصنفات السابقة.

(٢) عبد الله بن علي الوزير: تاريخ طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٥ م، ص ١٥٧. محمد بن محمد زبارة: ملحق البدر الطالع، ص٤١.

لا يصح أن يبني عليها قاعدة أصولية، ولما يتسم به الحديث من الغموض والإجمال، ومعارضته للعديد من النصوص القطعية والقواعد الأصولية المجمع عليها، وكذلك معارضته للنصوص المبينة لخيرية وفضل الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم.

تاريخ ظهور رسالة ابن مطير:

قال يحيى بن الحسين بن القاسم في تاريخه «بهجة الزمن في حوادث اليمن[١]» في حوادث سنة ١٠٦٠ هـ: «وظهر في هذا التاريخ المذكور للشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي من الشافعية ما تفرد به عن أصحابه وأهل مذهبه مع تشديد الشافعية في هذا الزمان على التقليد والالتزام، فمن جملة مسائله المخالفة لدلائل سنة الإسلام قوله بأن الأحاديث الواردة في الافتراق لأمته بعده إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار، أحاديث باطلة وعن الصحة عاطلة، لأنها مخالفة للمعقول وظاهر ما جاء في كتاب الله المنقول... إلخ».

توفي ابن مطير في قريته عبس الحضن في ذي القعدة سنة ١٠٦٨ هـ[٢].

وصف المخطوطات التي اعتمدتها في تحقيق الرسالة:

اجتمع لدي تسع نسخ من مخطوطة رسالة ابن مطير، واخترت منها أربع مخطوطات فقط تتميز بضبط النص وبقرب تاريخ نسخها من تاريخ تأليف الرسالة:

---

(١) بهجة الزمن في حوادث اليمن (مخطوط): حوادث سنة ١٠٦٠ هـ ومختصر بهجة الزمن المسمى (طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى): لعبد الله بن علي الوزير: ١٢٥، والمختارات التي نشرت من بهجة الزمن بعنوان: (يوميات صنعاء) تحقيق عبد الله الحبشي: ٧٧.

(٢) انظر ترجمته في: بهجة الزمن في حوادث اليمن: يحيى بن الحسين بن القاسم (مخطوط): حوادث سنة ١٠٦٠ هـ، ١٠٦٨ هـ، طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى: ١٢٥، ١٥٦-١٥٧، خلاصة الأثر ١/ ٢٥٢، وفيه: وفاته سنة ١٠٧٥ هـ هجر العلم ومعاقله في اليمن: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع ٣/ ١٣٩٣-١٣٩٦، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله الحبشي ٦٠، ١٨١، ٤٣٠، تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن: أحمد حسين شرف الدين ٢٤١.

الأولى: من مخطوطات المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء (مكتبة الأوقاف)، رقمها ١٥١٩ (حديث)، وتقع الرسالة في أربع ورقات، من ق ١١١-١١٤.

تاريخ نسخها: جمادي الآخرة سنة ١٠٦٤ هـ، وهي أقرب النسخ إلى تاريخ تأليف الرسالة، إذ إن تاريخ تأليفها، أو (تاريخ ظهورها) هو سنة ١٠٦٠ هـ كما أشرنا سابقا.

نوع الخط: نسخي معتاد، أغلبها مهملة من التنقيط.

مقاسها: ٢٤×١٣ سم.

عدد الأسطر: ٢٢ سطرا.

وهي من وقف محمد بن الحسن بن القاسم (ت ١٠٧٩ هـ) الذي تولى الرد على رسالة ابن مطير هذه، ورده يلي رسالة ابن مطير في النسخ كافة.

رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ)، وقد اعتمدها أصلا.

الثانية: وهي من محتويات المكتبة نفسها، رقمها ٦٧٧ (حديث)، وتقع في ست ورقات، من ق ١١٩-١٢٤.

فرغ الناسخ من نسخها يوم السبت ٩ ربيع الآخر سنة ١٠٦٦ هـ.

نوع الخط: نسخي معتاد.

مقاسها: ٢٠×١٤ سم.

عدد سطورها: ١٧ سطرا.

رمزها: (ب).

والمخطوطة الثالثة: من محتويات المكتبة نفسها أيضا، رقمها ١٥٢٥، وتقع في خمس ورقات، من ق ١١٥-١١٩.

بقلم الناسخ علي بن ناصر الآنسي.

فرغ من نسخها عصر يوم الأربعاء ٢٠ ربيع الآخر سنة١٠٦٦ هـ.

نوع الخط: نسخي ضعيف، وقد قوبلت على نسخة أخرى، واستدرك السقط منها في الحاشية بخط آخر أضعف من خط الناسخ الأول.

مقاسها: ٢٠×١٤ سم.

عدد سطورها: ١٩ سطرا.

رمزت لها بالرمز (هـ).

المخطوطة الرابعة: من محتويات المكتبة نفسها: رقمها (٧٠٠) حديث، وتقع في ست ورقات، من ق ٤٩-٥٥.

تاريخ النسخ: محرم الحرام سنة ١٠٧١ هـ.

نوع الخط: نسخي جميل.

مقاسها: ٢٠×١٤ سم.

عدد سطورها: ١٩ سطرا.

رمزها: (ل).

نماذج من صور المخطوط

الحق من ربك وقوله تعالى والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما
أنزل من قبلك وقال مصدقاً لما بين يديه وفي عمدة الإشارات
كما أنه في الباب واسع • ومن تدبر القرآن وعلمه شروح الإيمان
علم ذلك حقاً واعلم أن للراوي دخلاً في صحة الحديث
وحقيته فليس حديث ابن مسعود وابن عمر وأصحابهم من الملازمين
لرسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث من ليس كذلك كمعوية
وهكذا في الدنيا تعرفها معه • ولا حل هذا أجمل حال الحديث
المرسل بالعمدة النقلة ومعرفة حالهم وبه يتم العلم عمقه
والله أعلم خاتمة لا ينبغي ترك التصلية عليه صلى الله
عليه وعلى آله وسلم عند كتب اسمه بل يكفي ذكرها باللسان
وكتبها بغير لفظ لسان ولا ذكرها في النفس لغو ونقص عليه الدعا
بالترضية ونحوها عند كتب اسم إمام ونحوه وقد تركت
[illegible] عليه السلام في هذه الوريقات إشارة إلى هذه الفائدة
العزيزة واكتفيت في ذلك باللفظ باللسان مع الذكر في النفس
شرفاً لهما ذكرنا دابه الصالحين رضي الله عنهم •

هذا آخر ما جرى [illegible] الرب
أحمد بن علي بن مطير من الإشكال
على حديث افتراق الأمة

وهذا الجواب عليه المسمى كشف الإشكال الوارد على حديث افتراق الأمة
والكشف عن وجوه صحته النبوية المضيئة أجاب به
مولانا العلم العلامة الفرد في وجه الدهر والعلامة
سيد السادات العلماء العاملين عز الإسلام والمسلمين
محمد بن الحسن بن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد أطال الله بقاه
وأسبغ عليه نعماه وتابع الآلاء لديه

الصفحة الأخيرة من رسالة ابن مطير الحكمي

المخطوطة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كان ولم يكن شيء الواحد العليم الذي
لا تدركه الأبصار فكيف تصفه الألسن وليس كمثله
شيء فكيف تمثله العقول أو تعرفه الفكر والنظر والتوهم
فمن رام معرفته بفكره فليعرف وجه نفسه وعينيه
وشعره وعظمه وعروقه وعصبه فيصف أو يقيس
وكيف أتقن خلق كل شيء فأحسن وخلق الإنسان في أحسن
تقويم يخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا وجعل له سمعا وبصرا
وفؤادا وكلفه ليبتليه وأشكر الملهم أحمده حمدا من
آمن به وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين الله ورسله
وهو أهل الحمد والتعظيم وأشهد أن لا إله إلا الله الملك العدل
الحكيم وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلى عباده بدين قويم
صلى الله عليه أفضل صلاة وتسليم وعلى آله أولي الثبات
الصميم وعلى صحابته من الآل وغيرهم الذين نزل بهم الدين
أفضل منزل فهو في فنائهم مقيم فلا يعرف الكتاب والسنة
إلا من جهتهم بنقل الثقات عن الثقات فهذا الدين اليوم هو
ذاك الدين أكمله لنا ورضيه وأتم النعمة أما بعد

الصفحة الأولى من رسالة ابن مطير، المخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي كان ولم يكن شيء الواحد العليم الذي لا تدركه الابصار
ولم يصفه الالسن وليس كمثله شيء فتمثله العقول او تعرفه الفكر
والظنون التوهيم ممن رام معرفته بفكره ليعرف وجه نفسه
وعينه وسمعه وعظمه ودمه وقلبه وعصبه مصداق نفسي وكيف
استتم خلق كل شيء فأحسن وخلق الانسان في احسن تقويم اخرجه من
بطون امه لا يعلم شيا وجعل له سمعا وبصرا وفؤادا وكلفه ليبتليه
واسبل الهمم احمده حمد من امن به وملائكته وكتبه ورسله
لا نفرق بين احد من رسله وهو اهل الحمد والتعظيم واشهد ان لا اله
الا الله الملك العدل الحكيم واشهد ان محمدا عبده ورسوله الى عباده
بدين قويم صلى الله عليه افضل صلوة وتسليم وعلى آله الى النجاة
الصميم وعلى صحابته من الال وعترتهم الذين نزل بهم الدين افضل منزل
فهو فينا بهم مقيم فلا نعرف الكتاب والسنة والدين الا من جهتهم
نقيل العثرات عن الهفوات بهدي الدين القويم هو ذا هو قد ... لنا
لنا اذ وصيه ... بالنعيم اما بعد فيقول احمد بن علي بن محمد
بن ابراهيم بن ابي القسم بن عمر بن احمد بن ابراهيم بن محمد بن محمد بن عيسى
بن مطير بن علي بن عثمان بن يزيد الحكمي العامري ... غفر الله لهم
وللمؤمنين والمؤمنات اني سئلت مرارا ان ابحث عن الاثر
عن معوية ... قام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطيبا الا من كان
قبلكم من اهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة وان هذه الامة

الصفحة الأولى من رسالة ابن مطير المخطوطة (هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يلد ولم يكن شي الواحد العليم

الذي لا تدركه الابصار ولا تكيف حقيقته الألسن

وليس يستطيع احد تكييف مثله بالعقول او تعرفه الفكر

بالنظر والتوهم من ادعى معرفته بفكره او ليس

وجه نفسه رجمه وقبحه وعظمه وغيره و[illegible]

ينتقض او يبين وكيف احسن خلق كل شي فاختبر

وخلق الانسان في احسن تقويم اخرجه من بطن امه

لا يعلم شيئا وجعل له سمعا وبصرا وفؤادا وكلفه

ليبتليه وارسل اليه الرسل احمده حمدا امر به [illegible]

وكتبه ورسله لا نفرق بين الله ورسله وهو

اهل الحمد والتعظيم واشهد ان لا اله الا

الله الملك العدل الحكيم واشهد ان محمدا

عبده ورسوله الى عباده بدين قويم صلى الله عليه واله وسلم

صلاة وتسليما وعلى اله اولي الفضل العظيم وعلى

صحابته من الال وغيرهم الذين نزل بهم الدين افضل

منزل نعرف باسمائهم منهم فلا نعرف الكتاب

والسنة والدين الا من جهتهم فقبل الثقات عن الثقات

دينا الدين القويم ذلك الدين اكمله لنا ورضيه

الصفحة الأولى من المخطوطة (ل)

هذا ما حرره الفقيه الامجد
احمد بن علي مطير من الاشكالات على حديث
افتراق الامة وسلوك جوابه وذكر وجوه
تصحيحه اجاب عنه مولانا
العلامة سيد السادات العلما
الاكارم وخاتمة اشبات الفضايل
ذا المكارم محمد بن الحسن
بن امير المومنين المنصور بالله
القسم بن محمد بن علي ايد
الله به الاسلام كما
ايد باباية وادام
[illegible]
نعمايه
امين

صفحة العنوان من المخطوطة (ل)

(نص الرسالة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كان ولم يكن شيء، الواحد العليم، الذي لا تدركه الأبصار فكيف تصفه الألسن، وليس كمثله شيء فكيف تمثله العقول أو تعرفه الفكرة والنظر والتوهيم، فمن رام معرفته بفكرة فليعرف وجه نفسه وعينه وسنه وعظمه وعروقه وعصبه فيصف أو يقيس، وكيف استتم خلق كل شيء فأحسن، وخلق الإنسان في أحسن تقويم، وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا، وجعل له سمعا، وبصرا وفؤادا، وكلفه ليبتليه وأسر التلهيم[1]. أحمده حمد من آمن به وبملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين الله ورسله، وهو أهل الحمد والتعظيم، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك العدل الحكيم، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلى عباده بدين قويم، صلى الله عليه أفضل صلاة وتسليم، وعلى آله أولي الفخار الصميم، وعلى صحابته من الآل وغيرهم[2] الذين نزل بهم الدين أفضل منزل فهو في فنائهم مقيم، فلا يعرف الكتاب والسنة إلا من جهتهم بنقل الثقات عن الثقات، فهذا الدين هو ذاك الدين، أكمله لنا ورضيه وأتم التنعيم.

أما بعد:

فيقول أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن عيسى بن مطير بن علي بن عثمان بن يزيد

---

(١) كذا في (ب) و(هـ) وفي (أ) خالية من الإعجام. وأعتقد أن المؤلف يقصد الإشارة إلى الإلهام في قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾، فاضطر المؤلف إلى كتابتها (التلهيم) لموافقة السجع، كما فعل قبلها في (التوهيم)، وهو يقصد (الوهم)، وفي (التنعيم) آخر الديباجة، وهو يقصد: (النعيم).

(٢) كذا في (ب) و(ل) وفي (هـ) وعترهم، والكلمة في (أ) من غير إعجام.

الحكمي العامري – عامر هيش[١] – غفر الله لهم وللمؤمنين والمؤمنات: إني سئلت مرارا وأجبت عن الأثر عن معاوية: **«قام فينا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطيبا فَقَالَ: أَلا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»**[٢] أخرجه أبو داود، والترمذي عن ابن عمرو بن العاص يرفعه وفيه: **«وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّة، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّمِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**[٣].

فصل: هذا ما ورد في المعنى وتقريره في مواقف خمسة:

الأول: قد رويناه بسندنا الصحيح المشهور المتداول بين علماء الإسلام ومنهم أئمة الزيدية المعاصرين للإمام الفقيه أحمد بن سليمان الأوزري[٤]، فقيه صعدة بروايته الثابتة له عن جدي حافظ الإسلام إبراهيم بن محمد (سلطان

---

(١) عامر هيش: كذا في جميع النسخ، ولم أجد عامر هيش في الأنساب، ولعلها محرفة عن (قيس)، فهناك عامر قيس، بطن من الأوس. انظر: جمهرة أنساب العرب ١٤٣.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه بهذا اللفظ، برقم (٢٥٢١)، واخرجه أحمد في مسنده ٣/ ١٠٢ بلفظ: **«.. إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني أهل الأهواء – كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»** وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب السنة (٤٥٩٧) والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨)، والطبراني في الكبير ١٩/ رقم (٨٨٤، ٨٨٥) وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ٧-٨، ٣٤-٣٥، وانظر نص رواية أبي داود في رسالة الشوكاني فيما يأتي، ص ٦٠.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم ١/ ١٢٨-١٢٩، واللالكائي في شرح السنة ١/ ٩٩، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقي.

(٤) أحمد بن سليمان الأوزري الصعدي، عالم محقق، محدث، حافظ، انتشر عنه علم الحديث في بلاد صعدة، توفي سنة ٨١٠ هـ. انظر أحمد بن عبد الله الجنداري: تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار: ٤، الحجري: مجموع بلدان اليمن وقبائلها ١/ ٩٣، القاضي إسماعيل الأكوع: هجر العلم ومعاقله في اليمن ١/ ٤٨٤-٤٨٥ (وفيه مصادر أخرى لترجمته).

المحدثين) بن عيسى بن مطير بن عثمان بن يزيد[١]، ومنهم الإمام محمد الناصر بن الإمام المهدي علي بن محمد[٢]، لأن الأوزري أجاز محمدا وأباه عليا، وكتب لمحمد الإجازة الكثيرة الفوائد المشهورة، وهي التي أجازها مولانا المنصور بالله القاسم بن محمد أمير المؤمنين[٣] للقاضي العلامة علي بن الحسين المسوري[٤] في آخر سنة سبع وعشرين وألف، أو أول سنة ثمان وعشرين وألف، شك القاضي في التاريخ ولا بأس. ومنهم الإمام محمد بن سليمان الحمزي، أبو الإمام المطهر[٥]، وهي أوسع من إجازة (الإمام الناصر، وهي التي ذكرها)[٦] الإمام المتوكل يحيى شرف الدين بن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى الإمام[٧]، وشيخ

---

(١) إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير الحكمي، برهان الدين، فقيه عالم، محدث انتهت إليه الرئاسة في الفتوى في أبيات حسين (من أكبر مدن تهامة في ذلك الوقت) توفي سنة ٧٧٣ هـ وقيل سنة ٧٩٣ هـ. العقود اللؤلؤية ٢/ ١١٥، طراز أعلام الزمن: ١٦١، هجر العلم ومعاقله في اليمن ١/ ٣٦-٣٧، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: ٤٧.

(٢) محمد بن علي بن محمد بن علي، الإمام الناصر، صلاح الدين، من أئمة الزيدية باليمن، دعا لنفسه في ظفار بعد وفاة والده الإمام المهدي سنة ٧٧٣ هـ وملك من صعدة إلى عدن، توفي بصنعاء سنة ٧٩٣ هـ. البدر الطالع ٢/ ٢٢٥، بلوغ المرام: ٥٢.

(٣) القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن الرشيد، الإمام المنصور بالله، من كبار علماء وأئمة اليمن، دعا لنفسه بالإمامة سنة ١٠٠٦ هـ، دخل مع الدولة العثمانية التي كانت مسيطرة على اليمن آنذاك في حروب طويلة، له الكثير من المؤلفات في الحديث والفقه وأصول الدين... وللجرموزي كتاب في سيرته (النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة)، وللباحثة أميرة علي المداح رسالة ماجستير بعنوان: (العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن). البدر الطالع ٢/ ٤٧-٥٠، خلاصة الأثر ٣/ ٢٩٣، بلوغ المرام: ٦٥، الذريعة ٢/ ٣، هجر العلم ومعاقله في اليمن ٢/ ١٠٦٢-١٠٦٤، الفتح العثماني الأول لليمن: ٣٣٨-٣٦٩.

(٤) علي بن الحسين المسوري، عالم مشارك في علوم كثيرة، وله شعر جيد، ولد بالشرف ورحل إلى صنعاء وأخذ عن علمائها، توفي سنة ١٠٣٤ هـ بمدينة صبيا وهو في طريقه إلى الحج. محمد بن محمد زبارة: ملحق البدر الطالع: ١٦٤.

(٥) المطهر بن محمد بن سليمان بن يحيى الحمزي، الإمام المتوكل على الله، من علماء وأئمة اليمن، له أبحاث ومسائل وإجابات، وله ديوان شعر (توفي سنة ٨٧٩ هـ)، البدر الطالع ٢/ ٣١١، أئمة اليمن ١/ ٣٢٦، وانظر ترجمة والده محمد بن سليمان الحمزي، المتوفى سنة ٨٠٤ هـ في ملحق البدر الطالع: ١٩٩-٢٠٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ل).

(٧) يحيى شرف الدين بن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، الإمام =

الإمام المهدي أحمد بن يحيى هو الإمام أحمد بن سليمان الأوزري عن جدي إبراهيم بن مطير، وكانت إجازة الإمام شرف الدين في الظفير بخط يده. قال مولانا الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد في إجازته للقاضي علي: وقد ساق السند المعروف شرف الدين يحيى وغيره، وهذا إجمال. وأما التفصيل: وساق سند الأوزري عن جدي.

الموقف الثاني: لا يلزم من صحة السند صحة المتن(١)، فإنا نروي بالسند الصحيح المتواتر كلام الكفار وكلمات كفرهم ونحو ذلك، ونروي المنسوخ والموضوع وغير ذلك، وتلقي الناس له بالقبول لا يفيده شيئا، فالتلقي والسند خارجان عن حقيقة الخبر لا يرفعانه عن رتبته(٢)، وغاية التلقي اعتقاد صحته، والاعتقاد قد لا يكون متطابقا فلا يعتد به، وتلقي الناس بالقبول لأشعار الجاهلية(٣) والقِصص والقَصص وللأمثال السائرة ينقض ما ذكروه، وإنما يعتد بما نقله الحافظ نقلا عدولا عن عدول، وتعرفوا رجاله وأحوالهم أمرا حسيا، والتلقي وجدان وحسن ظن، وللموافقة لغرض، وليس النقل كذلك(٤) فإنه ثبت، ولا يشك عاقل أن التلقي بالقبول رغبة المتلقي، أي اختياره وهو خارج. وأما السند فطريق إلى حق أو باطل

=

المتوكل على الله، من علماء وأئمة اليمن، وشعرائهم دعا لنفسه بالإمامة سنة ٩٢١ هـ وفي أيامه دخل الجراكسة إلى اليمن ثم الأتراك، ووقعت بينه وبين ابنه المطهر بعض خصومات مكنت الأتراك من الاستيلاء على أجزاء كثيرة من اليمن، له عدة مؤلفات في الفقه وأصوله (ت ٩٦٥ هـ)، البدر الطالع ١/ ٢٠٩، أئمة اليمن ١/ ٣٦٩.

والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى: عالم وفقيه ومجتهد، دعا لنفسه بالإمامة عقب وفاة الإمام الناصر صلاح الدين سنة ٧٩٣ هـ ودخل في صراع مع الإمام المنصور علي بن الناصر، أسفر بعد عام عن هزيمة المهدي، وزج به في السجن، وفي سجنه وبعد خروجه منه تفرغ للتأليف إلى أن توفي سنة ٨٤٠ هـ، من أبرز مؤلفاته "الأزهار" وشرحه "البحر الزخار". البدر الطالع ١/ ١٢٢-١٢٦، أئمة اليمن ١/ ٣١٢، الجنداري: ٦، وللدكتور محمد الحاج الكمالي رسالة دكتوراه بعنوان: "الإمام المهدي.. وآراؤه الكلامية"، هجر العلم ومعاقله في اليمن ٣/ ١٣١٤-١٣١٩.

(١) انظر: الباعث الحثيث: ٤١، مقدمة ابن الصلاح، ٨، توضيح الافكار ١/ ١٩٤-١٩٥، ٢٣٤.

(٢) في (ل): لا يرفعه به عن رتبه.

(٣) لأشعار الجاهلية: ساقطة من (ب).

(٤) وليس النقل كذلك: ساقطة من (ب).

فإن أفضى إلى حق فالحق هو حق في نفسه، وإنما السند طريق، وقس،وفي هذه الإشارات كفاية إن شاء الله تعالى.

الموقف الثالث: لا ريب ولا مراء أن هذا الأثر أحادي لا يصح أن يبنى عليه قاعدة إجماعا، فلا يجوز اعتقاد صدقه مع ما سنذكره من المعارضة وأنه لم يروه إلا معاوية في خلافته منفردا به، وكذلك ابن عمرو، ولم يخرجه أحد غير من ذكرنا، وأنه لا شاهد له بل عليه، فلم يتابع معاوية ولا أبا داود عليه أحد وفتش[١] . ثم إنه يقتضي تفسيق أكثر الأمة ولا يجوز التقليد فيه.

الموقف الرابع: فيه كما ترى إجمال وإبهام، ولا يجوز ذلك في الدين قطعا، فالدين يقين قار المحل مبين بالوصف، وقد بين ما يحصل به الإيمان وما هو كفر أمر بيقين، والمنافقون لا من هؤلاء ولا من هؤلاء، وليس المراد أنهم ليسوا[٢] في حكم الكفار فهم كفار حقيقة في علم الله، ويعاملون في الظاهر معاملة المؤمنين، فلا هم من الكفار علنا ولا من المؤمنين سرا، وهذا الأثر لم يميز هؤلاء ولا هؤلاء بصفة ولا شخص.

وقوله: «**هي الجماعة**» لا يبين الإجمال. وقوله: «**هو من كان على ما أنا عليه وأصحابي**» يمنع التفرق بالقطع، بل بضرورة المشاهدة إن الأمة كلها على اختلاف المذاهب ترجع إلى الكتاب والسنة وإلى إجماعها فأين التفرق؟!، واختلاف المذاهب ليس بتفرق ولا كل مذهب ملة، وقد اختلف الصحابة في الفروع التي يجوز فيها الاجتهاد والتقليد، وإنه لا شيء في المذاهب إلا وأصله السنة، فكل الأمة جماعة وسنة رسول الله ﷺ، ولو كان التفرق بحسب الاجتهاد والفهم من النص والقريحة في الحالة الراهنة[٣] لاقتضى أن يكون كل مذهب ملة، ولكان القاسمية

---

(١) قال يحيى بن الحسين بن القاسم في ترجمة المؤلف: وهذا من الشيخ (أحمد بن مطير) غفلة مفرطة فإن الحديث رواه غير أبي داود من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة غير معاوية مثل أبي هريرة وخلائق آخرين. بهجة الزمن في تاريخ حوادث اليمن: يحيى بن الحسين بن القاسم (مخطوط) ق ١٦٥، وانظر مختصر الكتاب بعنوان: يوميات صنعاء، تحقيق الأستاذ عبد الله الحبشي، من منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي (١٩٩٦ م): ١٠٣.

(٢) ليسوا: ساقطة من (ب).

(٣) كذا في (أ،ب) وفي (هـ): الداهية، وفي (ل): الذاهبة.

والناصرية[١] ملتين لابد أنهما في الجنة، ولكان شيخ شيوخنا الإمام زيد بن علي صاحب المذهب ملة[٢] أو فرقة وقس، ولكان المجتهد الواحد كالمؤيد الهاروني[٣] مللا كثيرة وفرقا متعددة بحسب أقواله في المسألة الواحدة، فالأقوال للمجتهد على الموضوع الواحد متناقضة متكاذبة وقس.

واعلم أنه لا يلزمنا أن نعلم[٤] من في الجنة ومن في النار، ولا سبيل إلى الاطلاع إلا قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] الآية. ولم يتم للرسول عليه الصلاة والسلام، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] وخبر: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**»[٥]، وغير ذلك.

---

(١) القاسمية: إحدى فرق الزيدية، نسبة إلى القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسي، عالم وشاعر، من أبرز علماء وأئمة الزيدية، أعلن دعوته بعد موت أخيه محمد بن إبراهيم، المعروف (بابن طباطبا) سنة ١٩٩ هـ، توفي سنة٢٤٦ هـ في جبل الرس على بعد ستة أميال من المدينة، مقاتل الطالبين ٥٥٣، أعيان الشيعة ٨/ ٤٣٥، الجنداري: تراجم الرجال ٢٩-٣٠، الزركلي: الأعلام ٥/ ١٧١.

والناصرية: نسبة للناصر الأطروش، وهو الحسن بن علي بن الحسن بن عمر الأشرف بن علي زين العابدين، ثالث ملوك الزيدية بطبرستان، عالم مشارك في التفسير والكلام والفقه والحديث، له مؤلفات كثيرة في هذه الموضوعات (لقب بالأطروش لطرش كان في أذنيه) توفي سنة ٣٠٤ هـ. تاريخ الطبري ١٠/ ١٤٩، يتيمة الدهر ٤/ ٥٤، طبقات المعتزلة: ١١٧، النجوم الزاهرة ٣/ ١٨٥، أعيان الشيعة ٢٢/ ٢٨٨-٣١٤، الجنداري: تراجم الرجال ١١٠، دائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٣٠٩-٣١٢.

(٢) ملة: ساقطة من (ل).

(٣) هو أحمد بن الحسين الهاروني، الإمام المؤيد بالله، عالم في الفقه والنحو واللغة وعلوم القرآن، تولى إمامة الزيدية في بلاد الجيل والديلم، له "التجريد" وشرحه، توفي سنة ٤١٠ هـ. طبقات المعتزلة ١١٤، أعيان الشيعة ٨/ ٣٠٥، الجنداري: تراجم الرجال: ٤.

(٤) أن نعلم: ليست في (ل).

(٥) أخرجه أحمد ٢/ ٢٣٥، ٢٥٦، ٦/ ١٢٥، والدارمي ٢/ ٣٠٥-٣٠٦، والبخاري (٥٦٧٣) و(٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢٠١)، وابن حبان (٢١٠١)، والطبراني في الكبير (٧٢١٨-٧٢٢١)، وللحديث طرق كثيرة استوفى تخريجها الأستاذ حسين سليم أسد في تخريج الحديث رقم (٣٩٨٥) من مسند أبي يعلى الموصلي ٧/ ٦٣-٦٦ (هامش) وأورد كذلك آراء العلماء في كيفية الجمع بين هذا الحديث والآية الكريمة: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وانظر: المقبلي: العلم الشامخ ٣٣٢، والشاطبي: الموافقات ٤/ ١٠١، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣/ ٣٤٥.

وأما دعوى أهل المذهب[١] أنها الفرقة الناجية فلا تصح.

ولم يبين معاوية الذي[٢] هذا كلامه ذلك. قوله تعالى: ﴿فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٤٩] الآية ونحوها من الآيات.

الموقف الخامس: المعارضة المسقطة لمضمون هذا الأثر: اعلم أن الأصل عدم الشرع وعدم التكليف، فالأصل براءة الذمة، قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣][٣] الآية والتي بعدها، بين الله أن من اتبع هداه نجا، ومن كفر بالله وكذب بآياته هذه التي تتلى هلك، فقد عرفناهم بالوصف الحسي الذي العمل به ضروري، فإنا لا نستطيع دفع العلم بالمتبع والكافر المكذب ظاهرا، والأسباب مشاهدة. وليس علينا علم الباطن فإنه غيب، ولا نزكي أنفسنا فكيف غيرنا. قوله تعالى: ﴿.. يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ. فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا..﴾ [الروم: ١٤-١٦] الآية، والآيات في المعنى كثيرة. فقسم عباده قسمة أولية إلى مؤمن وكافر ولا ثالث لهما. قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، ونحوها، وقسمة مثنوية ترجع إلى الأول فليس إلا جنة ونار، ورجال الأعراف إلى[٤] الجنة آيلون، أخبر بذلك خالق الخلق الحاكم بذلك. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ. إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

---

(١) يقصد المذهب الزيدي.

(٢) في (ل): (ان) مكان (الذي).

(٣) قلت: وردت الآيتان في سورتي (البقرة) و(طه) في سياق ذكر خبر هبوط آدم - عليه السلام- وإبليس من الجنة: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٧-٣٨]، وفي سورة طه، قال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾. [طه: ١٢٣-١٢٤]

(٤) في (ل): إولي (تصحيف).

أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦-٧]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] بَيَّن الله تعالى الذي هذا أمره ووضعه أن المؤمنين هم خير البرية لهم الجنة، وأن الأمة خير أمة خصها الله بخيرية زائدة[١]. وإن أمة أكثرها في النار -مبهما[٢]- لشر أمة، أفلا تعقلون؟! وأي فائدة في الإيمان مع هذا الإبهام والإجمال، وكيف تقبل شهادة من هذا حاله على الناس، أو على دعوى فالشرط العدالة، ولا معنى لكون من ذكر في النار إلا الكافر فإنه ملزوم يجب تحقيقه، وقد سبق أن الإشارة من الرسول ومن غيره إلى أهل النار وأهل الجنة إشارة حسية تميز هذا من ذاك. وإخباره صلى الله عليه وسلم فلان في الجنة (وفلان في النار)[٣] ليس مما نحن فيه فإن ذلك لا يجوز إلا عن الله، وسبق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الاحقاف: ٩] الآية، وفي حديث قتل أسامة من قال لا إله إلا الله في موطن هو موطن مظنة الاتقاء[٤].

---

(١) قارن برأي الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق شعيب الارناؤوط، دار البشير: عمان (١٩٨٥) ١/ ١٨٦.

(٢) في (ل): منهما.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ل).

(٤) الحديث أخرجه أحمد ٤/ ٤٣٩، ٥/ ٢٠٠، ٢٠٧، والبخاري (٤٠٢١، ٦٤٨٧). ومسلم (١٥٨، ١٥٩)، ، وأبو داود (٢٦٤٣). من حديث أسامة بن زيد قال: **«بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فصبحنا الحرقات من جهنية فأدركت رجلا فقال: لا إله إلا الله، فطعنته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقال لا إله إلا الله وقتلته؟ قال: قلت يا رسول الله إنما قالها خوفا من السلاح، قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا، فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ... إلخ».**

وخبر خالد[١]، ومالك بن الدخشن[٢]، وحاطب بن أبي بلتعة[٣]، وخاطبهم الله

(١) لخالد بن الوليد موقفان يحتمل أن المؤلف قصد أحدهما أو كليهما: الأول: أخرج البخاري: (٤٠٩٤، ٤٣٩٠، ٦٩٩٥، ٧٢١٣)، ومسلم: (١٠٦٤). من حديث أبي سعيد الخدري (واللفظ للبخاري) قال: «**حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِد عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ شُبْرُمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ الْيَمَنِ بِذُهَيْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحَصَّلْ مِنْ تُرَابِهَا، قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَأَقْرَعَ بْنِ حابِسٍ .. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِه: كُنَّا نَحْنُ أَحَقَّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ! قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَلا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، نَاشِزُ الْجَبْهَةِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اتَّقِ اللهَ! قَالَ: وَيْلَكَ! أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ. قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: لا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي. فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِه مَا لَيْسَ فِي قَلْبِه. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ.....**».

والثاني: أخرج عبد الرزاق (٩٤٣٥، ١٨٧٢١)، وأحمد ٣٢/ ١٥١، والبخاري (٤٠٨٤، ٦٧٦٦)، والبيهقي ٩/ ١١٥، والنسائي ٨/ ٢٣٧ (٥٤٠٢). (واللفظ للبخاري) من حيث عبد الله بن عمر قال: «**بعث النبي ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الإِسْلامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِر، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَه، فَقُلْتَ: وَاللهِ لا أَقْتُلُ أَسِيرِي وَلا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَه، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاه، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْن**».

(٢) قصة مالك بن الدخشن، أو (الدخشم) وردت في أحاديث مطولة ومختصرة، وبصيغ متعددة مضمونها: **أنه ذُكر مالك بن الدخشن بحضرة رسول الله ﷺ، فقال بعض الحاضرين: ذلك منافق، فقال رسول الله ﷺ: لا تقل ذلك، أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، قال: إنه يقول ذلك وما هو في قلبه، قال: لا يشهد أحد أنه لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار، أو يطعمه النار، وفي رواية أخرى: فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**. انظر: عبد الرزاق (١٩٢٩)، وأحمد ٤/ ٤٣- ٤٤، ٦/ ٤٤٩، والبخاري (٤٢٤، ٤٢٥، ٦٦٧، ٦٨٦، ٨٣٨)، ومسلم (٣٣)، وابن ماجه (٧٥٤)، والنسائي ٢/ ٨٠، ١٠٥، وابن حبان (٢٢٢، ٢٠٦٦)، والحاكم ٥٨٩/٣، والطبراني في الكبير ١٨/ رقم (٤٣- ٥٦)، وانظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١٣٥٠/٣، والإصابة ٥/ ٧٢١.

(٣) قصة إبلاغ حاطب للمشركين بعزم الرسول ﷺ على فتح مكة (مشهورة).

بالإيمان[١]، وخبر: «أمرت أن أقاتل الناس...»[٢]، وقد أنكر الصحابة على أبي بكر قتال مانعي الزكاة حتى عزم الأمر، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ولا تَتَفَرَّقُوا فِيه﴾ [الشورى: ١٣] وقال: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] وقال تعالى: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[الأنعام: ٩٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللهُ فَاتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج:٧٨]، وقال الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. أخبرَ بما سمعتَ ورأيتَ، ولا يُعلم ذلك إلا من جهته، والمُخاطبُ بذلك المؤمنون الأولون والآخرون، وإلا لم يكن لوصف الإيمان فائدة، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ نداء معرف[٣] لهم شخصا شخصا بالوصف، مثل: يا زيد المؤمن ويا هند المؤمنة،وكل واحد من الأمة من ذكر أو أنثى، من مضى ومن يأتي، وإلا لم يجب علينا الصلاة ولا تحريم الزنا لخُلوّنا عن الخطاب، فلم ينادنا الله ليحكم علينا، وإنما نادى من قبلنا قاصرا للنداء عليهم، والحق خلافه.

وقد عُلم أن الدين عند الله وفي السماوات والأرض وفي الأولين والآخرين أمر واحد لا تعدد فيه ولا تجدد، وإلا لزم النداء العبث والتلعب[٤]، أو في[٥] كل يوم دين؟! فالأول إما باطل أو مبطل أو حق، والثالث هو الحق. وإني لا أزال أغلط من قال دين محمد ناسخ للأديان، ولمن قال: التوراة منسوخة، كلا ثم كلا. وقد سبق ذكر قوله

---

(١) يشير المؤلف إلى الآيات القرآنية التي نزلت في حاطب وأسامة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ..﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا..﴾ [النساء: ٩٤].

(٢) أخرجه أحمد ٢/ ٤٢٣، ٤/ ٨-٩، والدارمي (٢٤٥٠)، والبخاري (٢٥، ١٣٣٥، ٢٧٨٦، ٦٨٥٥)، ومسلم (٢٠-٢٢)، وأبو داود (١١٠٩)، والنسائي ٥/ ١٤، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والطبراني في الكبير (٤٩٢)، (٨١٩١).

(٣) في (ل): معروف.

(٤) في (هـ): التقلب.

(٥) في (ل): أفي.

تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]، الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقال: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ..﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقال: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ [المائدة: ٤٦]، وفي هذه الإشارات كفاية فالباب واسع، ومن تدبر القرآن وقلبه مشروح بالإيمان علم ذلك حقا.

واعلم أن للراوي دخلا في صحة الحديث وحقيقته[(١)] فليس حديث ابن مسعود وابن عمر وأصحابهم من الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث من ليس كذلك كمعاوية، وهكذا في التابعين فاعلمه، ولأجل هذا جُهل حال المرسل، فالعمدة النقلة ومعرفة حالهم، وبه يتم العلم بحقيقة الحال، والله أعلم.

خاتمة:

لا يتعين كتب التصلية عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند كتب اسمه، بل يكفي ذكرها باللسان، وكتبها بغير لفظ لسان ولا ذكرها في النفس لغو، وقس عليه الدعاء بالترضية ونحوها عند كتب اسم إمام ونحوه وقد تركت مثل «عليه السلام»[(٢)] في مثل هذه الوريقات إشارة إلى هذه الفائدة الغريبة واكتفيت في ذلك باللفظ باللسان مع الذكر في النفس تشريفا لهما بذكر عباد الله الصالحين، رضي الله عنهم[(٣)].

---

(١) في (ل): وحقيته.

(٢) يقصد بذلك ذكر بعض أئمة الزيدية في هذا البحث غير متبوعة بكلمة (عليه السلام) كما يفعل بعض مؤلفي الزيدية.

(٣)(٣) جاء في حاشية المخطوطة (أ) ما يأتي: القاضي العلامة جمال الدين علي محمد العنسي حماه الله:

تجارى مطير إذ أراد بجهله ... مجاراة بحر في العلوم خطير
وما المطر الوكاف كالبحر إن طمى ... فكيف إذا صغرته بمطير

٢- بحث شيخ الإسلام القاضي

محمد بن علي الشوكاني

مستل من رسالته:

«العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير»

مؤلف الرسالة الثانية:

والرسالة الثانية هي لشيخ الإسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني، العالم الموسوعي المجتهد والمجدد، المفسر، المحدث، الفقيه، الأصولي، المؤرخ، الأديب والشاعر... الخ فهو أشهر من أن نعرف به في هذه العجالة، وسنكتفي بذكر مقتطفات موجزة من ترجمته مع الإحاله على مصادر ترجمته:

- ولد الإمام الشوكاني في هجرة (شوكان) من بلاد خولان سنة ١١٧٣ هـ.

- تلقى علومه في صنعاء على يد أبرز علماء عصره، وأكثرهم ممن بلغ درجة الاجتهاد المطلق.

- أظهر في أثناء دراسته نبوغا مبكرا وموهبة فذة تجلت في مقدرته الكبيرة على الاستيعاب والتحصيل، فلم يبلغ العشرين من عمره إلا وقد بدأ في التصدر للتدريس والبحث والتأليف والفتيا.

- تولى منصب قاضي القضاة في اليمن عام ١٢٠٩ هـ، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٢٥٠ هـ. وأصبح بجانب هذا المنصب مستشارا ووزيرا لثلاثة من أئمة اليمن الذين عاصرهم، وهم: المنصور علي بن المهدي عباس، تولى الحكم بين سنتي (١١٨٩-١٢٢٤ هـ)، ثم ابنه المتوكل أحمد بن علي، تولى الحكم بين سنتي (١٢٢٤- ١٢٣١ هـ)، ثم المهدي عبد الله بن أحمد المتوكل بن على (المنصور)، تولى الحكم بين سنتي (١٢٣١- ١٢٦٧ هـ).

- ألف عشرات الكتب في مختلف موضوعات الفكر الإسلامي، من أشهرها: "فتح القدير" و"نيل الأوطار" و"إرشاد الفحول" و"البدر الطالع"[(١)] ... الخ.

نكتفي بهذا القدر الموجز من ترجمة شيخ الإسلام الشوكاني، ونقدم فيما يلي ثبتا بأهم المصادر التي ترجمت له، وكذلك الدراسات والأبحاث التي نشرت عنه:

١- ترجم الشوكاني لنفسه في البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة (د . ت) ٢/ ٢١٤-٢٢٥.

---

(١) انظر ثبتا بمؤلفات الشوكاني، للأستاذ عبد الله الحبشي، في مجلة "دراسات يمنية" العدد (٣) اكتوبر ١٩٧٩ م، وصالح محمد صغير مقبل: محمد علي الشوكاني وجهوده التربوية، بيروت: دار الجيل (١٩٨٩)، والدكتور عبد الغني قاسم: الإمام الشوكاني حياته وفكره، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد (١٩٨٨ م).

٢-ألّف أحد طلابه: محمد بن الحسن الشجني كتابا عن حياة الإمام الشوكاني سماه: (كتاب التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني): نُشر بصنعاء بتحقيق القاضي محمد بن علي الأكوع؛ مكتبة الجيل ١٩٩٠م.

٣- درر نحور الحور العين/ لطف الله بن أحمد جحاف (مخطوط).

٤- عقود الدرر في تراجم رجال القرن الثالث عشر/ أحمد بن عاكش الضمدي (مخطوط).

٥- نفحات العنبر لفضلاء اليمن في القرن الثالث عشر/ إبراهيم بن أحمد الحوثي (مخطوط).

٦- الشوكاني المفسر/ إبراهيم توفيق أبو بكر الديب (رسالة دكتوراه) جامعة الأزهر ١٩٧٧ م.

٧- الإمام الشوكاني مفسرا/ محمد حسن الغماري (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى ١٩٨١ م.

٨- الإمام الشوكاني أديبا وشاعرا/ أحمد حافظ الحكمي، الرياض: المطابع الأهلية (د. ت).

٩- الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه/ شعبان محمد إسماعيل، الدوحة (قطر): دار الثقافة، ١٩٨٩.

١٠-الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد/ إبراهيم هلال، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٩م.

١١- الآراء التربوية لمحمد بن علي الشوكاني/ عبد الغني قاسم (رسالة دكتوراه) نشرت بعنوان: الإمام الشوكاني حياته وفكره، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ١٩٨٨م.

١٢- الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقه وفكره/ حسين عبد الله العمري، بيروت: دار الفكر المعاصر ١٩٩٠م.

١٣- في الفكر الإسلامي دراسة مقارنة لنسق التعليم لدى كل من الزرنوجي والشوكاني/ عبد الغني قاسم، عمان: دار البشير، ١٩٩٧م.

١٤- الشوكاني فقيها/ عبد الملك منصور (رسالة ماجستير) جامعة صنعاء ١٩٩٤م.

١٥- الشوكاني مؤرخا/ أحمد عبد الله العزعزي (رسالة ماجستير) جامعة

بغداد، ١٩٩٦م.

١٦- ترجمتُ له في مقدمة تحقيق «أدب الطلب ومنتهى الأرب» للشوكاني (وفيه ثبت بمصادر أخرى لترجمة الشوكاني).

ركز المؤلف في هذا البحث على دراسة وتحليل سند رواية حديث معاوية فتوصل إلى ضعف إسناد الحديث لضعف بقية بن الوليد وأزهر بن عبد الله الحرازي، وشكك في الزيادة الواردة في الحديث والمتضمنة الحكم بهلاك كل الفرق، واستثناء فرقة واحدة هي الفرقة الناجية (كلها في النار أو كلها هالكة إلا واحدة...) لتعارضها مع الكثير من القواعد والنصوص، ولما فيها من الطعن في هذه الأمة وتنفير الناس عن الإسلام وشريعته السمحة.

وكنت قبل اطلاعي على بحث الشوكاني قد استغربت آراءه المتعلقة بهذا الحديث، إذ تميزت بالإيجاز الشديد وعدم إبداء الأسباب على غير عادته في مثل هذه القضايا الخطيرة، فبالإضافة إلى أنه قد عد الحديث في الأحاديث الموضوعة في كتابه: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»[1] ، فإنه في تفسيره «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير» قد أشار إليه عدة مرات توحي بأن له بحثا مفصلا في هذا الحديث، فمما أورده المؤلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]، قال الشوكاني: «وقد قدمنا أن زيادة كلها في النار لم تصح لا مرفوعة ولا موقوفة»[2] وقد دفعني ذلك الى البحث أكثر من مرة عن هذا القول فيما سبق في تفسيره فلم أقف عليه، ومن المؤكد أنه كان يقصد بذلك هذا البحث –الذي نحن بصدده- إذ إن تاريخ تدوين رسالته «العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير» التي فيها هذا البحث هو شهر شوال سنة ١٢٢٢ هـ، في حين نجد أن تاريخ انتهاء تأليف كتاب "فتح القدير": ٢٨ رجب سنة ١٢٢٩ هـ.

ولا شك أنه أمضى فترة طويلة في تأليف «فتح القدير»، وقد يكون كتب هذا الرسالة في أثناء اشتغاله بتصنيف «فتح القدير» فذهب ظنه إلى أنه أورد هذا البحث

---

(١) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ٥٠٢.

(٢) فتح القدير ٢٥٨/٢ ،وانظر أيضا آراء الشوكاني وتعليقاته على حديث افتراق الأمة ، في فتح القدير ٣٧٠/١ – ٣٧١، ٥٩/٢، ٤٧٥/٢.

فيما سبق من الكتاب.

وصف المخطوطات:

واعتمدت في تحقيق رسالة (بحث) الشوكاني على مخطوطتين:

الأولى: ضمن مجموع رسائل للإمام الشوكاني، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء (مكتبة دار المخطوطات) رقم (١٥٥ مجاميع) من ق ٦-٩، وعنوانها: «جواب سؤال ورد على شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني عن حديث افتراق الأمة».

بقلم الناسخ: عبد الله بن حسين.

تاريخ النسخ: ٣ شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٤ هـ.

نوع الخط: نسخي جميل.

مقاسها: ٢٠×١٣ سم.

عدد الأسطر: ١٩ سطرا.

ورمزت لها بالرمز (د).

الثانية: في مجموع رسائل للشوكاني، وتمثل المبحث الثاني من مباحث الرسالة الأولى في هذا المجموع، وعنوان الرسالة: «العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير» ومن هذا المجموع نسخة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء. وهذا المبحث من صفحة ٢٦-٣٦. (المجموع مرقم بالصفحات).

بقلم الناسخ: علي بن علي بن حسين الأكوع.

تاريخ النسخ: ١٣ شعبان ١٣٣٢ هـ، وهي منسوخة على نسخة المؤلف، مؤرخة ١٢٢٢ هـ، كما ذكر الناسخ في ختام الرسالة.

نوع الخط: نسخي (ضعيف).

مقاسها: ٢٣×١٦ سم.

متوسط عدد سطورها ٢٠ سطرا.

ورمزت لها بالرمز (ج).

وهذه النسخة، مع أنها متأخرة عن النسخة السابقة إلا أنها أكثر دقة وضبطا من سابقتها، لأنها نسخت عن أصل المؤلف وتمت مراجعتها ومقابلتها على تلك النسخة، واستدرك الناسخ ما سقط منه في الحاشية، ولذلك اعتمدناها أصلا.

نماذج من صور المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] ورد على شيخ الإسلام العلامة محمد بن علي الشوكاني
رضي الله عنه عن حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة
قال رضي الله عنه الجواب عنه إن حديث معوية هذا الذي سأل
عنه السائل أخرجه أبو داود في كتاب السنة منه وإسناده هكذا
حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى بن فارس قالا حدثنا أبو
المغيرة حدثنا صفوان [illegible] وحدثنا عمرو بن عثمن حدثنا بقية حدثني صفوان حدثني أزهر بن عبد الله الحرازي قال أحمد عن أبي عامر
الهوزني عن معوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال ألا إن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قام فينا فقال ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا
على ثنتين وسبعين ملة وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين
ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة زاد ابن
يحيى وعمرو في حديثهما وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء
كما يتجارى الكلب لصاحبه وقال عمرو الكلب بصاحبه لا يبقى منه
عرق ولا مفصل إلا دخله انتهى [illegible] الحديث قد رواه
أبو داود من طريقين إحداهما من طريق أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى
عن المغيرة بن صفوان والثانية من طريق عمرو بن عثمن عن بقية بن

بداية المخطوطة (د) من بحث الشوكاني

بغير إذن الله وأن الأفعال والأقوال إنما هي من جهته
في الثواب والعقاب ولا قال لي هذا الباب قائلاً يختص بالسنة والقرآن:
والقائلين بالثاني يقولون إن خلافه يستلزم جبراً وإبطال الشرائع وإلزام الحجة على
الشارع فإن تخلص الفريق الأول بقولهم بالكسب وهو العويص الخصيم كما قال بعض
أهل التحقيق أو خرقه العبد وقدرته وإرادته إلى الفعل وقول بعضهم وإن حكى ابن السبكي
عن أبيه أن الأشاعرة غير محققين بمعرفة الكسب لقصورهم عارضهم الفريق الثاني
وقال أهل الكسب خلق الله أمر لا تقليد لله فيه لأنه فعل أول والعبد ...
فليتفضل عين الزمان وإنسانه بالإتيان بالبيان وقد ورد النهي عن الخوض في القدر
والأمر بالإمساك عند ذكره كأن الأمر قبل ذكر عند الحنفية أنه واجب عليه
كأن علم الكلام مذموم والشافعي رحمه الله حذر منه جداً وقال ابن عبد البر
أجمع أهل الحديث أن أهله ليسوا من أهل العلم وكان الأئمة يرون أنه أول
الواجبات إلا من رحمه الله ... في حديث افتراق
الأمة على ثلاث وسبعين فرقة الأكثر وأنها أو ... عليه ...
ابن أبي سفيان هل يدل على هذا الافتراق قديماً وحديثاً أم على زمان مخصوص
وقد ثبتت الثناء للصحابة رضي الله عنهم بل أنهم لم يختلفوا في الأصول أصلاً
إن كان كذلك فليت شعري من المراد بالطائفتين أم كل منهم وافق
بعضاً فيكون اختلافهم جميعاً وهذا يرده ظاهر الحديث وهذه مسألة
مستطردة من الخصوص المعتمدة على الكلام هنا إنما هي ...
مع نبيه عليه السلام وما جرى من ذلك أربابه مع ما يقولون في ذلك وهل عند الله جميع
الصحابة مسلم وهكذا كلما احتج أحد أصحاب السنن عن شخص ورد ذكر عنه

بداية نص البحث في المخطوطة (ج)

(نص البحث)

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال:

نعم دمتم في النعيم، حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة الذي رواه أبو داود وسكت عليه، عن معاوية بن أبي سفيان، هل يدل على هذا الافتراق قديما وحديثا؟ أم علي زمن مخصوص؟. وقد ثبتت النجاة للصحابة رضي الله عنهم، فهل يدل على أنهم لم يختلفوا في الأصول أصلا؟ إن كان ذلك كذلك فليت شعري من وافقهم من الطائفتين، أم كل واحد منهم وافق حظا فيكون اختلافهم حقا وهذا يرده ظاهر الحديث[1] ؟؟

والجواب عنه: إن حديث معاوية هذا الذي سأل عنه السائل وقال إنه أخرجه أبو داود. هو أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة منه، وإسناده هكذا: حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى بن فارس قالا: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان (ح) وحدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقية، حدثني صفوان[2] حدثني أزهر بن عبد الله الحرازي، قال أحمد: عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا خطيبا فقال: **«أَلا إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»**. زاد ابن يحيى وعمرو في حديثهما: **«وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَى بِهِمُ الأَهْوَاءُ كَمَا**

---

(١) في النسخة (د) ذكر السؤال مختصرا: سؤال ورد على شيخ الاسلام محمد بن علي الشوكاني – رضي الله عنه– عن حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة. قال رضي الله عنه: الجواب... إلخ.

(٢) في (د): جد بني صفوان (تصحيف).

يَتَجَارَى الْكَلَبُ[(١)] بِصَاحِبِهِ، فَلا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلا مَفْصِلٌ إِلا دَخَلَهُ» [(٢)].

فهذا الحديث قد رواه أبو داود من طريقين: أحدهما من طريق أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى عن أبي المغيرة عن[(٣)] صفوان. والثانية من طريق عمرو بن عثمان عن بقية عن صفوان، ثم[(٤)] تفرد به صفوان عن أزهر عن الهوزني. فأما أحمد بن حنبل فهو الإمام الجليل الحافظ، الذي اتفق المؤالف والمخالف على توثيقه، وروى عنه أهل الصحيحين، وغيرهما، وهو أجل قدرا من أن يحتاج إلى تعديل، وأرفع من أن يتكلم فيه متكلم، بل هو إمام الجرح والتعديل، وإمام الحفظ والإتقان.

وأما محمد بن يحيى بن فارس فهو الذهلي الإمام الجليل الثقة الثبت الحافظ.

وأما أبو المغيرة فهو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة الحمصي[(٥)]، الثقة المشهور أخرج حديثه الشيخان وسائر أهل الأمهات.

وأما عمرو بن عثمان فهو القرشي مولاهم الحمصي، فقد وثقه ابن حبان، وقال في التقريب[(٦)]: صدوق.

وأما بقية فهو ابن الوليد الكلاعي[(٧)] أبو محمد الحمصي، أحد الأعلام، قال

---

(١) الكَلَب: بفتحتين، داء يعرض للإنسان من عض الكلْب الكلِب أي المكلوب، وهو داء يصيب الكلْب فيصيبه شبه الجنون فلا يعضّ أحداً إلا كلب، ويعرض له أعراض رديئة ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً. النهاية في غريب الحديث: (كلب)

(٢) سبق تخريجه في رسالة أحمد بن علي بن مطير الحكمي، ص ٢٦-٢٧.

(٣) في (د): بن.

(٤) ثم: ساقط من (د).

(٥) انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٧/ ٤٧٢، تاريخ البخاري الكبير ٦/ الترجمة (١٩٠١)، والجرح والتعديل ٦/ ١٩٩، وثقات ابن حبان ٨/ ٤١٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨٦، تهذيب الكمال ١٨/ ٢٣٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٢٣ (بهامشه وهامش التهذيب ثبت بمصادر أخرى).

(٦) التقريب ٢/ ٧٤، وانظر ترجمته في التاريخ الصغير للبخاري ٢/ ٣٩١، والجرح والتعديل ٦/ الترجمة (٤)، ثقات ابن حبان ٨/ ٤٨٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٠٥، تهذيب الكمال ٢٢/ ١٤٤-١٤٦.

(٧) في (د): الخلاعي.

النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وقال ابن عدي[١]: «إذا حدث عن أهل الشام فهو ثبت»، وقال الجوزجاني: «إذا حدث عن الثقات فلا بأس به».

قلت: هو هاهنا قد صرح بالتحديث فقال: حدثني صفوان، وحدث عن شامي هو صفوان، وروى عن ثقة وهو صفوان، فحصل الشرط الذي ذكره هؤلاء الأئمة الثلاثة أعني النسائي وابن عدي والجوزجاني، وقد أخرج له مسلم فرد حديث، وقال في التقريب[٢]: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء»[٣].

قلت: قد صرح بالتحديث فذهبت مظنة التدليس، وعلى كل حال فهو لم يتفرد بل تابعه أبو المغيرة وهو ثقة كما تقدم.

وأما صفوان فهو ابن عمرو السكسكي الحمصي[٤]، قال عمرو بن علي: ثبت، وقال أبو حاتم: ثقة، وقد أخرج له مسلم فرد الحديث، وقال في التقريب[٥]: ثقة.

وأما أزهر بن عبد الله الحرازي، فكذا وقع في سنن أبي داود، وجزم البخاري بأنه ابن سعيد وهو الحرازي الحميري الحمصي، قال في التقريب[٦]

---

(١) الكامل في الضعفاء ٢/ ٥١٢.

(٢) التقريب ١/ ١٠٥، وانظر ترجمته في الجرح والتعديل ١/ ١/ ٤٣٤-٤٣٦، الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٦٢-١٦٣، والضعفاء للدار قطني (رقم ٦٢٦)، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٢/ ٥٠٤-٥١٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣١-٣٣٩، المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٠-٢٠٣، تهذيب الكمال ٤/ ١٩٢-٢٠٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥١٨-٥٣٤، تاريخ دمشق ١٠/ ٣٢٨-٣٥٤.

(٣) أقول: لقد اتهموه بأخبث أنواع التدليس، وهو تدليس التسوية وهو أن يُسقط من سنده غير شيخه لكونه ضعيفا أو صغيرا، ويأتي بلفظ محتمل انه عن الثقة الثاني تحسينا للحديث، انظر: المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٠-٢٠١، السيوطي: تدريب الراوي ١/ ٢٢٤-٢٢٥، ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (الترجمة ١١٧)، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٢٢ (هامش)، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٩.

(٤) انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٧/ ٤٦٧، التاريخ الكبير للبخاري ٤/ الترجمة ٢٩٣٥، والجرح والتعديل ٤/ الترجمة ١٨٥٢، وثقات ابن حبان ٦/ ٤٦٩، تهذيب الكمال ١٣/ ٢٠١-٢٠٧ (بهامشه ثبت بمصادر أخرى).

(٥) التقريب ١/ ٣٦٨.

(٦) التقريب ١/ ٥١-٥٢، وانظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ١/ ١/ الترجمة (١٤٦٢-١٤٦٦)، ابن حبان: المجروحين ١/ ٧٨-١٧٩، الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣١٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٢-١٧٣، تهذيب الكمال ٢/ ٣١٥-٣٢٩.

[صدوق][1] تكلموا فيه للنصب، وقال في الخلاصة:[2] صدوق، انتهى. وقد روى عنه مع أبي داود الترمذي والنسائي، وليس ممن يحتج به ولا سيما في مثل هذا الأمر العظيم، وهذه الصيغة، أعني قولهم: أنه صدوق، هي من صيغ التليين كما أشار إليه أهل علم اصطلاح الحديث.

وأما أبو عامر الهوزني، فهو عبد الله بن لحي[3]، بضم اللام وفتح المهملة، الحميري الهوزني بفتح الهاء والزاي بينهما، أبو عامر الحمصي، وثقة العجلي، وقال في التقريب[4]: «ثقة مخضرم».

إذا عرفت هذا فرجال إسناد الحديث كلهم ثقات إلا بقية بن الوليد وأزهر بن عبد الله الحرازي، فأما بقية فلم يتفرد كما عرفت، وأما أزهر فقد تفرد كما عرفت وهو ضعيف، فيكون هذا الحديث ضعيفا، ولكن قد ورد هذا الحديث بدون الزيادة، أعني قوله: «**ثنتان وسبعون في النار**» إلخ، من حديث أبي هريرة عند أبي داود، قال: حدثنا وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**افتَرَقَت الْيَهُودُ على إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً [وَتَفَرَّقَت النَّصَارَى على ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً]**[5] **وتفترق أمتي على ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»[6].

أخرج هذا الحديث الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن صحيح، انتهى.

ووهب بن بقية المذكور في الإسناد شيخ أبي داود هو الواسطي، أخرج حديثه مسلم، ووثقه أبو زرعة، وقال في التقريب[7]: ثقة.

---

(١) صدوق: ساقط من (ج).

(٢) الخلاصة ٢٥.

(٣) في (د): لجيم.

(٤) التقريب ١/ ٤٤٤، وانظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٢/ الترجمة (٥٧٣، ٧٨١)، والجرح والتعديل ٥/ الترجمة (٦٨١)، ثقات ابن حبان ٥/ ١٩، تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٥-٤٨٧ (بهامشه ثبت بمصادر أخرى).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(٦) اخرجه أحمد ٢/ ٣٣٢، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٢)، وابن ماجه (٣٩٩١)، ، وأبو يعلى (٥٩١٠، ٥٩٧٨، ٦١١٧).

(٧) التقريب ٢/ ٣٣٧، وانظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٨/ الترجمة (٢٥٨٢)، الجرح والتعديل ٩/ الترجمة (١٢٦)، ثقات ابن حبان ٩/ ٢٢٩، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٥٧، تهذيب الكمال ٣١/ ١١٥-١١٨، شذرات الذهب ٢/ ٩٢.

وأما خالد فهو ابن عبد الله[١] بن عبد الرحمن بن يزيد المزني، مولاهم، أبو الهيثم أو أبو محمد الواسطي الطحان، قال أحمد: كان ثقة. قلت: وقد اتفق على إخراج حديثه الشيخان وغيرهما من أهل الأمهات، وقال في التقريب[٢]: «ثقة ثبت».

وأما محمد بن عمرو فلعله ابن حلحلة[٣] وقد وثقه أبو حاتم، وأخرج حديثه الشيخان، وغيرهما من أهل الأمهات. وأما أبو سلمة فهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة إمام أخرج حديثه الشيخان وغيرهما من أهل الأمهات.

فتقرر بهذا أن رجال حديث أبي هريرة رجال الصحيح، فيكون أصل الحديث، أعني افتراق الأمة إلى تلك الفرق صحيحا ثابتا، وأما الزيادة التي في الحديث الأول فضعيفة كما تقدم تقريره، فلا يقوم بها حجة في حكم شرعي[٤]، ولو على بعض المكلفين، فكيف في مثل هذا الأمر العظيم الذي هو حكم بالهلاك على هذه الأمة المرحومة التي شرفها الله واختصها بخصائص لم يشاركها فيها أمة من الأمم السابقة، وزادها شرفا وتعظيما وتجليلا بأن جعلها شهداء على الناس،

---

(١) عبد الله، ساقطة من (ج) وفي (د): أبو عبد الله، والتصحيح من مصادر ترجمته.

(٢) التقريب ١/ ٢١٥، وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٧/ ٣١٣، تاريخ البخاري الكبير ٣/ الترجمة (٥٥٠)، الجرح والتعديل ٣/ الترجمة (١٥٣٦)، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٩، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٤٦-٢٤٨، تهذيب الكمال ٨/ ٩٩-١٠٤ (بهامشه وهامش السير مصادر أخرى).

(٣) أقول: محمد بن عمرو الذي يروي عن أبي سلمة ويروي عنه خالد، ليس محمد بن عمرو بن حلحلة -كما ظن المؤلف- بل هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وثقه النسائي، وقال الجوزجاني: ليس بالقوي، وسئل عنه يحيى بن معين. فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن ابي هريرة. وقال في التقريب (٢/ ١٦٩): صدوق له أوهام. انظر ترجمته ومختلف الأقوال فيه: الجرح والتعديل ٨/ الترجمة (١٣٨)، تاريخ البخاري الكبير ١/ الترجمة (٥٨٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ١٠٩-١١٠، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٦/ ٢٢٢٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٣٦، تهذيب الكمال ٢٦/ ٢١٢-٢١٧ (بهامشه ثبت بمصادر أخرى لترجمته).

(٤) في (د): من أمر شرعي.

وأي خير في أمة تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة وتهلك جميعها فلا ينجو منها إلاّ فرقة واحدة، وقد أحسن بعض الحفاظ حيث يقول[1]: «وأما زيادة «**كلها هالكة إلا واحدة**» فزيادة غير صحيحة القاعدة وأظنها من دسيس بعض الملاحدة»، وكذلك أنكر ثبوتها الحافظ ابن حزم[2]. ولقد جاد ظن من ظن أنها من دسيس أهل الإلحاد[3] والزندقة، فإن فيها من التنفير عن الإسلام والتخويف من الدخول فيه ما لا يقادر قدره، فيحصل لواضعها ما يطلبه من الطعن على هذه الأمة المرحومة والتنفير عنها كما هو شأن الكثير من المخذولين الواضعين للمطاعن المنافية للشريعة السمحة السهلة، كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم: «**بعثت بالحنفية السمحة السهلة**»[4] وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا**»[5] وها أنا سأضرب لك مثلا، وهو أنك لو رأيت جماعة من الناس قد جمعوا في مكان من الأرض عددهم اثنان وسبعون رجلا، وقال لك قائل: ادخل مع هؤلاء فإن واحدا منهم سيملك ما طلعت عليه الشمس، وسيضرب أعناق الباقين أجمعين، وربما تفوز أنت من بينهم بالسلامة فتعطى تلك المملكة، فهل ترضى أن تكون واحدا منهم داخلا بينهم والحال هكذا ولا تدري من هذا الواحد الذي سيفوز بالسلامة، ولا سيما إذا رأيت كل واحد منهم يدعي لنفسه أنه الفائز بالسلامة والظافر بالغنيمة لمجرد الأمنية والدعوى العاطلة عن البرهان؟!

فإن قلتَ: إن قوله في هذا الحديث في الفرق الناجية: «**وهي الجماعة**»،

---

(١) هذا قول محمد بن إبراهيم الوزير (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ) في العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ١/ ١٨٦.

(٢) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل ٣/ ٢٤٨.

(٣) في (د): الملاحدة.

(٤) أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما وقد روي هذا الحديث بألفاظ أخرى عن عدد من الصحابة وهو حسن بمجموع طرقه. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٧٨): «إسناده حسن» وقال في كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر (ص ٢٥): «صحيح»، وأشار إلى تقويته ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٦٥) لورده من طرق عن رسول الله ﷺ.

(٥) أخرجه أحمد ٤/ ٣٣٩، والبخاري (٦٩)، (٢٨٧٣)، (٥٧٧٣-٥٧٧٤)، ومسلم (١٧٣٢)، (١٧٣٤)، وأبو داود (٤٧٩٤)، (٤٨٤٥)، وأبو يعلى (٧٣١٩).

وقوله في حديث آخر: وهي «**ما أنا عليه وأصحابي**».

قلتُ: هذا التعيين وإن قلل شيئا من ذلك التخويف والتنفير، ولكن قد تعاورت(١) هذه الفرقة المعينة الدعاوى وتناوبتها الأماني، فكل طائفة من هذه الطوائف تدعي لنفسها أنها الجماعة، وأنها الظافرة بما كان [عليه](٢) النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنهم الذين لا يزالون على الحق ظاهرين، فإن قلت: إن معرفة الجماعة ومعرفة المتصفين بموافقة(٣) ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ممكنة، ومن ادعى من المبتدعة إثبات ذلك الوصف لنفسه فدعواه مردودة عليه، مضروب بها في وجهه. قلت: نعم، ولكن ليس ههنا حجة شرعية توجب علينا المصير إلى هذا التعيين وتلجينا إلى تكلف تعيين الفرق الهالكة وتعدادها فرقة كما فعله كثير من المتكلفين للكلام على هذا الحديث.

وأما ما ذكره السائل -كثر الله فوائده- من قوله: هل يدل على هذا الافتراق قديما وحديثا، أم على زمن مخصوص؟

فالجواب عنه: إن الافتراق لما كان منسوبا إلى الأمة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**» كما في حديث أبي هريرة المذكور، كذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاوية المذكور: «**وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين**»، كان ذلك صادقا على هذه الأمة بأسرها، وعلى هذه الملة أولها وآخرها من دون تخصيص بعض منها دون بعض، ولا بعصر دون عصر، فأفاد ذلك أن هذا الافتراق المنتهي إلى ثلاث وسبعين فرقة كائن في جميع هذه الأمة من أولها إلى آخرها، ومن زعم اختصاص ذلك بأهل عصر من العصور أو بطائفة من الطوائف فقد خالف الظاهر بلا سبب يقتضي ذلك.

وأما ما ذكره السائل عافاه الله من أنها قد ثبتت نجاة الصحابة، فهل يدل على انهم لم يختلفوا في الأصول أصلا؟.

فالجواب عنه: إن السائل إن كان يريد بيان ما عند المسؤول -غفر الله له-

(١) تعاورت: تعاورت الجماعة الشيء: تداولته.

(٢) عليه: ساقطة من (ج).

(٣) بموافقة: ساقطة من (د).

فالذي عنده أنه لا ملازمة بين نجاة جميع الصحابة -رضي الله عنهم- وبين عدم اختلافهم في الأصول، بل يجوز الحكم بنجاتهم جميعا مع الحكم باختلافهم في الأصول، وبيان ذلك: إن الأحكام الشرعية عندي متساوية الأقدام، منتسبة إلى الشرع نسبة واحدة، وكون بعضها راجعا إلى الاعتقاد وبعضها راجعا إلى العمل لا يستلزم تفاوتها على وجه يكون الاختلاف في بعضها موجبا لعدم نجاة بعض المختلفين وفي بعضها لا يوجب ذلك، فاعرف هذا وافهمه، واعلم أن ما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من أن المصيب في اجتهاده له أجران وللمخطئ أجر، لا يختص بمسائل العمل ولا يخرج عنه مسائل الاعتقاد، فما يقوله كثير من الناس من الفرق بين المسائل الأصولية والفرعية، وتصويب المجتهدين في الفروع دون الأصول ليس على ما ينبغي، بل الشريعة واحدة، وأحكامها متحدة، وإن تفاوتت باعتبار قطعية بعضها وظنية الآخر، فالحق عند الله عز وجل واحد متعين، يستحق موافقه أجران[1]، ويقال له مصيب، من الصواب ومن الإصابة، ويقال لمخالفه إنه مخطئ، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من حديث عمرو بن العاص: **«إن اجتهد فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»**[2] وفي بعض الروايات الخارجة عن الصحيحين: «فله عشرة أجور»[3] وهذه زيادة خارجة من مخرج حسن، كما هو معروف، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمى من خالف الحق مخطئا، فمن قال: إنه مصيب في الظنيات الفروعيات، إن

---

(١) كذا في أصل النسختين أجران: وصوابه: (أجرين) ولعله رفعه على الحكاية لجريان لفظ الرفع على الألسنة: (فله أجران).

(٢) أخرجه عبد الرزاق ١١/ ٣٢٧-٣٢٨، وأحمد ٤/ ٢٠٤، والبخاري (٦٩١٩)، ومسلم (١٧١٦)، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، والنسائي (٥٣٨١)، والترمذي (١٣٢٦)، والدار قطني ٤/ ٢٠٤، ولفظ الحديث: **«إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران..»** إلخ.

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٢٠٥، والدار قطني ٤/ ٢٠٣، والطبراني في الأوسط (٨٩٨٨)، وصححه الحاكم ٤/ ٨٨ ولم يوافقه الذهبي، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفيه فرج بن فضالة، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٩٥): «وفيه من لم أعرفه». وأخرجه أحمد ٤/ ٢٠٥، والطبراني في الصغير(١٣١)، من حديث عقبة بن عامر، واسناده ضعيف كسابقه، وانظر: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني ٣/ ١٩٩ (تحقيق شعبان محمد إسماعيل: القاهرة، ١٩٧٩).

أراد أنه مصيب من الإصابة فقد أخطأ وخالف النص، وإن أراد أنه مصيب من الصواب الذي يصح إطلاقه باعتبار استحقاق الأجر لا باعتبار إصابة فلذلك وجه، فاعرف هذا وافهمه حتى يتبين لك اختلاف الناس في أن كل مجتهد مصيب أم لا.

واعلم أنه لا فرق عند التحقيق بين ما يسميه الناس فروعا وبين ما يسمونه أصولا. هذا إن كان مطلوب السائل -عافاه الله- ما هو عند المجيب، وإن كان مطلوبه ما قاله الناس فكلامهم معروف في مؤلفاتهم.

القسم الثاني

الرسائل

التي قبلت الحديث من ناحية السند، ولأصحابها رأي مخالف للرأي السائد في فهم وتأويل الحديث:

- بحث العلامة صالح بن مهدي المقبلي
- بحث الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.

١- بحث الشيخ صالح بن مهدي المقبلي

مؤلف البحث:

هو صالح بن مهدي المقبلي[1]، عالم، مفكر، مجتهد، مجدد، أديب وشاعر، من أبرز علماء اليمن في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) الذين بلغوا مرحلة الاجتهاد المطلق، ودعوا إلى تجديد الفكر الإسلامي من خلال الاجتهاد ونبذ التقليد لتجاوز مرحلة الجمود والتعصب الفكري والمذهبي، وصفه شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني[2] بقوله: «وهو ممن برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان والحديث والتفسير، وله مؤلفات مقبولة كلها عند العلماء، محبوبة إليهم يتنافسون فيها ويحتجون بترجيحاته، وهو حقيق بذلك، وفي عبارته قوة وفصاحة وسلامة تعشقها الأسماع وتلتذ بها القلوب، ولكلامه وقع في الأذهان قلّ أن يمعن في مطالعته من له فهم فيبقى على التقليد بعد ذلك، وإذا رأى متهافتا زيفه ومزقه بعبارة حلوة، وقد أكثر الحط على المعتزلة في بعض المسائل الكلامية، وعلى الأشعرية في بعض آخر، وعلى الصوفية في غالب مسائلهم، وعلى الفقهاء في كثير من تفريعاتهم، وعلى المحدثين في بعض غلوهم، ولا يبالي إذا تمسك بالدليل بمن يخالفه كائنا من كان».

كرس المقبلي جهده ووقته لمحاربة الجمود والتعصب الفكري، فلقي من مقلدي ومتعصبي عصره أذى شديدا وناصبوه العداء، واتهموه بأنه ناصبي[3]، ومعاد

---

(١) المقبلي: نسبة إلى قرية المقبل (بفتح الميم والباء)، في عزلة العزكي من مخلاف بني حَبِش في أعمال كوكبان شمال غرب صنعاء، ومولده بها سنة ١٠٣٨ هـ، على الأرجح.

(٢) البدر الطالع لمحمد بن علي الشوكاني١/٢٨٨-٢٨٩

(٣) الناصبي: الذي يكن العداوة والبغض للإمام علي بن أبي طالب، وكان الحسن بن علي بن جابر الهبل، الشاعر، ممن تصدى لهجاء المقبلي وأتهمه بالنصب فقال:

المقبلـــي ناصـــبي ... أعمـــى الـــشقا بـــصره
فـــرّق مـــا بـــين النبـــيْ ... ـــي وأخـــيه حـــيدره
لا تعجـــبوا مـــن بُغْـــضِه ... للعتـــــرة المطهـــــره
فأمــــه معـــــروفة ... لكـــن أبـــوه نكـــره

وتولى العديد من العلماء الدفاع عن المقبلي والرد على الهبل، وكان من أبرزهم العلامة الحسين بن عبد القادر بن علي الروضي، إذ رد عليه بقوله:

=

لمذهب أهل البيت (المذهب الزيدي)، مما اضطره إلى بيع ممتلكاته والرحيل بأهله إلى مكة سنة ١٠٨٠ هـ، فجاور بها، وانقطع فيها للعلم والتأليف والدعوة إلى التجديد وإشاعة روح التسامح ونبذ الفرقة والتقليد والتعصب، فعلا ذكره وعظم صيته بين علماء مكة والعلماء القادمين إليها من مختلف بلدان العالم الإسلامي، وتباينت الآراء حوله بين مؤيد ومعارض، فقد تقبل المنفتحون والمنصفون آراءه ووجهات نظره وأقبلوا على مؤلفاته وعلى الأخذ عنه، وممن أخذ عنه بعض علماء داغستان، ونقلوا معهم بعض مؤلفاته، فانتشرت مؤلفاته في منطقة داغستان، وأقبل علماؤها على اقتفاء أثره في اجتهاده واطراح التقليد جانبا، واعتمادهم على منهجه وأسلوب بحثه واجتهاده[1]، ويبدو أن أثره في إقليم داغستان كان قويا إذ استمر أثره لعدة أجيال، فقد حضر إلى صنعاء في أيام الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) أي بعد نحو قرن من وفاة المقبلي، حضر أحد علماء داغستان للبحث عن كتاب "البحر الزخار" للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، لأن لديهم حاشيته «المنار على البحر الزّخار» للمقبلي[2]. ويؤكد كراتشكوفسكي أن تأثير المقبلي ومؤلفاته قد حافظ على

=

المقبلـــــى ناصـــــحٌ ... للمؤمنـــــين البـــــرره
أحـــبه أهـــل الكمـــا ... ل وقـــــلاه القـــــصره
جمـع بـين الـصحب فـي ... وِدَاده وحـــــــــيدره
وبغـــض آل المـــصطفى ... ســــــيئة مـــــستكبره

ويقول في آخرها:

لا تعجـــبوا لمـــن رمـــى ... أهـــل العلـــوم البـــرره
فمـــا يـــضر شـــامخا ... رمـــــــيه ببعـــــــره
وقذفــــه بقـــــوله: ... إن أبـــــاه نكـــــره
إثـــم وبهـــت أم تـــرى ... شـــــاهده وحـــــضره
يـــا عجـــبا لمـــا جـــنا ... ه مـــن عظـــيم حقـــره

(١) للعالم والمستشرق الروسي المشهور: إغناطيوس كراتشكوفسكي بحث نفيس عن تأثير المقبلي في داغستان، عنوانه "داغستان واليمن" كتبه عام ١٩٣٦ م، وترجمه إلى العربية الدكتور جليل كمال الدين، نُشر بمجلة "المورد" العراقية، المجلد الثامن، العدد الثاني؛ صيف ١٩٧٩ م، ص ١٠٩-١١٨.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ١/ ٢٩٠.

قوته في أوساط العلماء الداغستانيين حتى بداية القرن العشرين ونشوب الحرب العالمية الأولى، والثورة البلشفية[١] .

أما المتعصبون فقد رفضوا طروحاته وثاروا عليه، ونسبوه إلى الزندقة لتمرده على التقليد وعدم تمسكه بمذهب معينن واعتماده على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وخاصة بعد انتشار كتابه «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشائخ» وذيله «الأرواح النوافخ» لما فيهما من النقد للمتعصبين للأسلاف والحط من شأن التقليد والمقلدين، فقال قولته المشهورة: «ناصبي في صنعاء ولا زنديق في مكة»[٢] . ولم يتوقف أذى المتعصبين من علماء مكة له عند هذا الحد، بل سعوا إلى تأليب السلطة ضده، فرفعوا أمره إلى السلطان باستانبول، فأرسل أحد علمائه للنظر في شكواهم منه، فلم ير منه إلا الجميل، ولم ير في مسلكه شيئا يؤخذ عليه، فسكت الثائرون عليه حين لم يجدوا معينا من السلطان لأن هذا هو غاية أمرهم، وهو ديدنهم في الثورة على كل مصلح، فهم ضعاف جامدون لا يقوون على المناظرة العلمية فلا يجدون إلا أن يستعينوا على دعاة الإصلاح بمن في يدهم القوة، فإذا لم يجدوا منهم مساعدة ظهر عليهم العجز، ولكنهم لا يؤمنون برسالة الإصلاح، وإنما يأخذونها بالمداراة إلى أن يجدوا فرصة للثورة عليها، ويظفروا بصاحب سلطان يساعدهم بقوته على من يثورون عليه[٣] .

مؤلفات المقبلي:

- الأبحاث المسددة في فنون متعددة.
- الإتحاف لطلبة الكشاف.
- الأرواح النوافخ لآثار إيثار الحق على الآباء والمشائخ.
- حب الغمام على بلوغ المرام.

---

(١) كراتشكوفسكي: داغستان واليمن ص ١١٤-١١٥.

(٢) عاد المقبلي بعدها إلى صنعاء سنة ١٠٨٤ هـ. ولكن لم تذكر مصادر ترجمته كم مكث في صنعاء، ومتى عاد مرة أخرى إلى مكة، ولكنها تذكر انه استوطن مكة طويلا حتى وفاته بها سنة ١١٠٨ هـ.

(٣) الشوكاني: البدر الطالع ١/ ٢٩٠، عبد المتعال الصعيدي: المجددون في الإسلام ٤١١.

-العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ.
-المنار في المختار من جواهر البحر الزخار.
-نجاح الطالب حاشية على مختصر ابن الحاجب.

وتتسم آراء المقبلي ومؤلفاته بقدر عال من الموضوعية والإنصاف والبعد عن التعصب الفكري أو المذهبي لأي مذهب أو ضده، وليس كما وصفه عبد المتعال الصعيدي: «بأنه -أي المقبلي- من مدرسة ابن تيمية وابن الوزير، وأن هذه المدرسة تتعصب لعقيدة السلف في الأصول والفروع، وذلك مذهب من المذاهب أيضا، فالتعصب له مثل التعصب لغيره من المذاهب»[١] والمتتبع لفكر المقبلي ومسيرة حياته يدرك حقيقة عدم انتمائه لأي مذهب من المذاهب[٢]، ونبذه للتعصب بكل صوره وألوانه، ونقده للمذاهب الأخرى أو مدحه لها لا يدخل في باب التعصب، فإنه إنما ينتقد تعصب تلك المذاهب لفكرة أو مقولة خاطئة يتضح جليا أن الدليل والحق خلافها، أو بحسب تعبيره، فإنه ينتقد تمسكها بأقوال اسلافها وتقديمها على الكتاب والسنة، ولي أعناق نصوصهما لتتوافق مع أقوال من يتعصبون لهم، لأنهم بذلك قد جعلوا أقوال علمائهم الأصل الثابت، والقرآن والسنة الفرع المتغير، ولكنه لا يتردد أن يشيد بالجوانب الإيجابية في أي مذهب، وفي المقابل لا يتعصب لرأيه بل هو على استعداد للرجوع إلى الحق والصواب إذا أتضح له خطأ اجتهاده، وهذا ما كان يلح عليه في كتبه ومناظراته مع معارضيه ومن تصدوا لمحاربته. ومن المؤكد أن سلوك المتعصب هو على العكس من ذلك تماما. وبحث المقبلي الذي ننشره هنا خير دليل على تسامحه وعدم تعصبه وحسن ظنه بالأمة[٣].

(١) المجددون في الإسلام ٤١٢.

(٢) حرص المقبلي على إعلان تنصله من الانتماء إلى أي مذهب من المذاهب الإسلامية، والتأكيد على براءته من التعصب لها، في معظم مؤلفاته شعرا ونثرا، ومن ذلك قوله:

برئت من التمذهب طول عمري ... وآثرت الكتاب على الصحاب
ومالي والتمذهب وهو شيء ... يروج لدى المماري والمحابي

(٣) انظر ترجمة صالح بن مهدي المقبلي في:
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني ١/ ٢٨٨-٢٨٩.
=

بحث المقبلي في حديث افتراق الأمة:

اهتمت الأبحاث والرسائل – المشار إليها سابقا - في النظر في مدى صحة أو ضعف «حديث افتراق الأمة» إما من ناحية السند أو المتن، أو كليهما، أما المقبلي فقد ركز اهتمامه على النتائج المترتبة على هذا الحديث، والمتمثلة في حصر وتعداد الفرق الهالكة، الاثنتين والسبعين فرقة، ومن ثم الوصول إلى الفرقة الناجية، الفرقة الثالثة والسبعين، ومن المعروف أن كل فرقة من الفرق الإسلامية قد ادعت لنفسها أنها الفرقة الناجية المعنية بهذا الحديث، وعملت على الزج بمخالفيها وخصومها ضمن الفرق الهالكة، ويرى المقبلي أن تعيين الفرق وتعدادها فرقة فرقة وأنها هي التي أرادها الرسول ﷺ مما لا سبيل إليه البتة، وأن الذين تكلموا فيها إنما فعلوا ذلك تخبطا، وأنه إذا كان المعيار في تصنيف وتعداد الفرق الهالكة هو معيار الابتداع في الدين. فإنه – بناء على هذا المعيار – لا توجد فرقة من الفرق الإسلامية خالية من البدع، وان اختلفت شناعة البدع بين فرقة وفرقة، ولذلك حصر المقبلي بحثه في هذا الحديث في مسألة تأويل: «من الباقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وأصحابه».

وللتمييز بين من بقي على ما كان عليه النبي ﷺ المحتمل نجاتهم في عصر المؤلف (القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي) قسم المقبلي الناس إلى قسمين: عامة وخاصة، فالعامة (الفلاحون، والعمال،

- نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف: محمد زبارة ١/ ٧٨١-٧٨٧.
- فوائد الارتحال ونتائج الأسفار في أخبار القرن الحادي عشر: مصطفى بن فتح الله الحموي (نشرت في مقدمة العلم الشامخ للمقبلي).
- داغستان واليمن: إغناطيوس كراتشوفسكي، ترجمة جليل كمال الدين، مجلة المورد، م ٨، ع٢ (صيف ١٩٧٩) ص ١٠٩-١١٨.
- هجر العلم ومعاقله في اليمن: القاضي إسماعيل الأكوع، ١/ ٢٧٠-٢٧٧.
- المجددون في الإسلام: عبد المتعال الصعيدي، ٤١٠-٤١٤.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين فضل الله المحبي ٢/ ١٦.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: اسماعيل باشا البغدادي ٢/ ٤٢٤.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله الحبشي، ٢٨، ٥٨، ١٣٢، ١٦٤، ٢٢٤.
- الدرر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد: عبد الواسع الواسعي ص ٣٧.

والتجار... إلخ)، فهؤلاء لا يمكن نسبتهم إلى أي فرقة من الفرق وإنما ينسبون إلى الإسلام الذي دخلوا فيه وعقلوه. وأما الخاصة (العلماء) فقسمهم إلى ثلاثة أقسام:

١- مؤسسو ومخترعو البدع ومن شايعهم، الذين عملوا على لي أعناق النصوص الصريحة لتقوية هذه البدع.

٢- اللذين تابعوهم من الأجيال اللاحقة، وعملوا على تأييد بدعهم بالتأليف أو التدريس.

٣- المتعلمون الذين لم يصلوا إلى مرحلة التحقيق والتأليف لنصرة هذه البدع، ولكنهم حفظوها وتعصبوا لها.

٤- العلماء الذين أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرهما ولم يتعصبوا لشيء من الباطل... إلخ.

فهذه الفئة الرابعة مضافا إليها العامة هي الفرقة الناجية، وما شاء ربك من الأقسام الثلاثة.

أما الأقسام الثلاثة من الخاصة فإن المقبلي يرى الحكم عليهم بالابتداع فقط، أما معرفة أيها يصير إحدى الثلاث والسبعين فرقة فذلك لا يكون إلا لله. ويرى أن هؤلاء المبتدعة هم أقلية لا يبلغون نسبة الواحد في الألف من مجموع المسلمين.

مخطوطتا البحث:

عثرت على نصين (صيغتين) لبحث المقبلي، النص الأول مختصر والآخر مطول، ووجدت من النص المختصر – الذي لم يسبق نشره – نسختين مخطوطتين بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء: المكتبة الغربية (مكتبة دار المخطوطات).

الأولى: ضمن مجموع رقم (٣١ مجاميع)، وتقع في ورقتين، الورقتان رقم ٢٨٣-٢٨٤، بقلم العلامة عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير (المتوفى ١٢٤٢ هـ) نجل العلامة الشهير محمد بن إسماعيل الأمير، ولم يذكر تاريخ نسخها، وخطها جميل جدا، وقد كتبت بطريقة غريبة تبدأ من أعلى زاوية

الصفحة اليسرى، وتنتهي عند أسفل الزاوية اليمنى. ورمزت لها بالرمز (س). واتخذتها أصلا.

والثانية: ضمن مجموع رقم (١٨٧)، وتقع في ورقة واحدة فقط هي الورقة رقم ٣٢٣ من هذا المجموع، ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، ولكنه ذكر في خاتمتها أنه نقلها من خط عبد الله بن محمد الأمير وخطها جميل أيضا، وكتبت بنفس طريقة النسخة السابقة ورمزت لها بالرمز (ص).

أما النص الثاني للبحث (النص المطول)، فقد نشر ضمن كتابه «العلم الشامخ» طبع الكتاب للمرة الأولى في مصر سنة (١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠ م) بإشراف الشيخ محمد رشيد رضا.

ولم أعرف أيُّهما الذي كتبه أولاً لعدم تدوين أي تاريخ عليهما، ولكنهما مفيدان، وفي كل منهما معلومات ليست في الآخر، وأعتقد أنه كتب أحدهما في مكة والآخر في صنعاء أثناء تنقله بينهما، فلعله نسي أن يأخذه معه في رحلته، فاضطر إلى إعادة كتابة مرة أخرى عندما دعت الحاجة إليه، ولهذا رأيت نشر النصين معا.

نماذج من صور المخطوط

الصفحة الأولى من المخطوطة (س)

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (س)

الصفحة الأولى من المخطوطة (ص)

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ص)

(النص الأول)

النص المختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث افتراق الأمة: يذكرونه ويفسرون الفرقة بمن قال مقالة مهلكة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كلها هالكة إلا واحدة**»، أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يأخذون في التعداد وأن يبلغوا بها إلى نيف وسبعين فرقة، كل على ما اعتقده في أعيان المقالات وأشخاصها حتى يبلغ بعضهم بالزيدية عشر فرق، وبعضهم بالمعتزلة عشرين فرقة ونحو ذلك فمنهم المقل في جانب، المكثر في آخر، وبالعكس، ولو قيل ذلك تهجم ورجم بالغيب، وهو منتقض، فإن المقالات المبتدعة في أشخاص المسائل لا يكاد يؤتى لها على حصر، وكيف وربما تبلغ الأقوال في الصفة الواحدة من صفاته تعالى إلى أقوال كثيرة، فأعيان المسائل التي كثر فيها الاختلاف وضَلَّلَ كل فريق صاحبه فيها تزيد على السبعين، وكل مسألة يحصل عنها فرق كثيرة، والمختلفون في هذه يختلفون في تلك، فالفرق إذا أكثر من سبع مائة بهذا الاعتبار، وعلى الجملة فهذا قول غير مستقر في الواقع لشدة اختلافهم في تعيين الفرق، ولو اتفق استقراره فهو هجوم على ما لا دليل لهم عليه.

ثم الغرض المهم من الخوض في هذا البحث تعيين الفرقة الناجية، وكل فريق يدعي أنهم هم الفرقة الناجية، وقد استُبْعِد أن تهلك هذه الفرق إلا فرقة، إذاً فهذه شر الأمم لا خير الأمم[1]. ومن تأمل وخبر أحوال الفرق الإسلامية، ورأى عنايتهم في أمر الدين قولا وعملا، ووازن بذلك ما ابتدعوه من المذاهب، منعه

(١) يشير المؤلف إلى احتجاج الشيخ أحمد بن علي بن مطير الحكمي (المتوفى ١٠٦٨ هـ) في رسالته السابقة بالآيات والأحاديث الدالة على خيرية هذه الأمة، والمعارضة لمضمون حديث افتراق الأمة، لحكمه على أكثرها بالهلاك مما يجعلها شر الأمم لا خيرها.

عقله ودينه وحياؤه من الإسلام أن يحكم على فرقة برمتها بالهلاك ويتخذها عدوا، فهذا إن لم يكن من الحرام البين فليس من الحلال البين، ولما رأى هذا ونحوه جماعة من المحققين، قالوا: الفرقة الناجية هم الصالح من كل فرقة، وهذا قول ظاهر الحسن، لكن لا معنى تحته لأن الصلاح إن أريد به ما يرجع إلى غير محل الافتراق كأعمال الجوارح مثلا، فهذا لا دخل له، ولا يخرجهم ذلك عن التفرق، وإن أريد بالصلاح ما يرجع إلى محل الافتراق، فالصالحون إذا فرقة واحدة، يقابلها باقي الفرق لا أفراد من الفرق.

هذا وإنما ادعى كل من الفرق أنهم الفرقة الناجية لزعم كلٍ أنهم على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، لتفسيره صلى الله عليه وآله وسلم الفرقة الناجية بذلك(١). ولو قيل لمجموع الفرق: كل منكم قد نصب له راية، فبين داع إليها وداخل تحتها، وتحزبتم أحزابا ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[المؤمنون: ٥٣] حتى لو تظهّر رجل بأنه لا مذهب له ولا اعتزاء إلا إلى الإسلام لم يقبل منه ذلك أحد من الفرق، بل يحكمون عليه بالجنون أو الزندقة في عامة متفقهتكم(٢)، إلا من كمل عقله وقليل ما هم، ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم في شيء من ذلك، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. فنقول: إنما الفرقة الناجية من بقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، في الاعتزاء إلى دين الإسلام، والرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، والرضى بالله ربا وبالإسلام دينا، وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم نبيا، وبالمؤمنين إخوانا، ومحاذرة الفرقة، حتى كانوا لا يعدلون بالائتلاف ولا يؤثرون عليه شيئا من معالم الدين، يعلم ذلك المقتدي بهم.

---

(١) يشير المؤلف إلى إحدى روايات حديث "افتراق الأمة" من حديث عبد الله بن عمرو، التي وصفت، أو ميزت الفرقة الناجية بانها «**ما أنا عليه وأصحابي**». أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم ١/ ١٢٩.

(٢) وهذا ما عاني منه المؤلف، إذ اتهم بالزندقة في مكة بسبب عدم انتمائه إلى أي مذهب من المذاهب الإسلامية السائدة آنذاك، كما اشرنا سابقا في التعريف بالمؤلف.

فإن قلتَ: إن الناس قد تحزبوا أحزابا وندر المعتزي إلى جملة الإسلام على ما كان عليه الصحابة، فإذا الفرقة الناجية المنحصرة فيمن ذكرت في غاية من القلة، ثم يلزم المحذور الذي فررت منه وهو الهلاك على معظم أهل الإسلام، وتعيين الفرق بتعيين المتحزبين الذي قلتَ لا سبيل إلى تعيينهم[١]:

فكنت كالساعي إلى مثعب[٢] موائلا[٣] من سبل الراعد

قلتُ: هكذا تقول بادي الرأي الذي هو خُلُق العجزة، ومنه جاء الضلال فإياك وإياه، وسأفصل لك أحوال الناس حتى يتضح لك الحق.

فاعلم أن الناس على أنحاء: فمنهم رجل ابتدع بدعة ونصب راية الضلال، ولم يبق له بعد همة إلا تقويمها، وربما بلغ بعضهم إلى معرفة أن الحق خلاف ما هو عليه، وعسر عليه الرجوع بعد شيوعه لمذهبه[٤]، وصار يتمحل التأويلات محاذرة لانكسار ذلك المركز، ويلحق بهذا أناس يتبعونه بأول رويّة لإهمال النظر أو العجز عنه، ثم صاروا بعد أشد شكيمة منه، وبلغوا إلى المكابرة مثل من قال: هذا الكلام المتلو قديم، أي الحروف والأصوات المسموعة من أحدنا، ومنهم زاد فقال: والكاغد[٥] أيضا. وهذا النوع إنما يفعله المتفقهة. أما جمهور العامة الذين اشتغلوا عن هذه بالتجارة والفلاحة ونحوهما واقتصروا على دين العجائز فليسوا من هؤلاء بورد ولا صدر، وسنذكر حالهم، وهذا القسم من المبتدعة بعد على حسب بدعتهم، فربما كان ذلك مهلكا لمكانته من الدين، وربما كان في مسألة ربما لا يجب معرفتها، أو لا يجوز النظر فيها، فكم في تلك الفصول من فضول!؟ فهذا النوع أشد الناس بدعة وهلاكهم موكول إلى علم الله تعالى، وللنيات بعد ذلك دخل، وليس من أخطأ في أول النظر كمن أقدم عالما بالضلال وكابر.

---

(١) البيت لسعيد بن حميد في شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن (وآخرون)، القاهرة: مطبعة حجازي، ص ١١١، وخزانة الأدب للبغدادي ايضا، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب (١٠٧٩ م) ١/ ٣٢٢.

(٢) ثعب الماء: فجره، وماء ثعب: سائل، والمثعب: مسيل الوادي.

(٣) الموئل: الملجأ، ووأل: التجأ.

(٤) كذا في المخطوطتين، وسياق النص يقتضي أن تكون العبارة: (بعد شيوع مذهبه).

(٥) الكاغد: معرب عن الفارسية: القرطاس، أو الورق. القاموس والتاج: (كغد)، المعجم الفارسي الكبير ٢/ ٢١٦٢.

النوع الثاني: الذين اعتزوا إلى المبتدعة في الجملة وانتسبوا إليهم فقالوا: إمامي، خارجي، ونحو ذلك، فهؤلاء ينقسمون: فمنهم من لم يكن له إلا ذلك الاعتزاء الجملي، وهو ناظر لنفسه على الحقيقة، فهو في التحقيق خارج عنهم بالنظر إلى الاعتقادات ونحوها، وبهذا الاعتبار هو من الفرقة الناجية، وخطيئته بتكثير سواد من سعى في الفرقة في الدين، وهذه خطيئة حكمها إلى الله سبحانه وتعالى، وربما كان له عذر كما عذر المستضعفون، ومن هذا القسم علماء صنفوا وجادلوا، ولكن يرجعون بحسب الحقيقة إلى الصواب بتشكيك البحث بإيراد السؤالات، وربما يصرحون بخلاف ذلك المذهب في غير مظنته، أو في غامضة يظن الغبي أن المذهب لا ينبني عليها، وهذا غالب على المحققين من أهل المذاهب قديما وحديثا، وربما يتخيلون[1] اعذارا ومرجحات تعود إليهم أو إلى جملة الدين، فهؤلاء في التحقيق من الفرقة الناجية، وبالنظر إلى هذا الظاهر من المفرقين ومعاملتهم إلى الله تعالى، ويختلف حالهم بحسب المسائل أيضا، وللنيات هنا دخل ولو في التخفيف، والتحزب المنقوم على هؤلاء شامل للفرع والأصول لأنه تفريق للدين، وإصابة الحق وعدم إصابته، والعفو عن المخطئ وعدم العفو عنه غير منظور من هذه الجهة، لأن التفريق في الدين وصيرورتهم شيعا إنما جاء من التحزب لا من خطأ الأفراد في أفراد المسائل.

القسم الثالث: جمهور الناس من العامة، النساء والعبيد والمشتغلين بالصناعات، وهم الآن لا ينقصون عن أجلاف الأعراب على عصره صلى الله عليه وآله وسلم، وهؤلاء لا مذهب لهم في التحقيق غير الإسلام، غير أنهم لما ارتكز في العقول وعلم من الدين من وجوب الرجوع إلى العلماء، رجع كل إلى علماء جهته فيما عرضت حاجته إليه من أصول الدين وفروعه لظنه أن هذا مراد الله ورسوله منه، ولو علم مخالفته لفر أشد الفرار، غير أنه لما تكثر من أهل كل مذهب من مدح متفقهتهم لمذهبهم وذم غيره، ربما يرتكز ذلك في ذهن العامة من دون تأمل، ولا انبنى لشيء من دينه عليه، ولا شك أن الذين كانوا بمنزلة هؤلاء في وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأعراب والنساء غير داخلين في مسمى

(١) في (ص): يتحيلون.

المبتدعة، فهؤلاء مثلهم لا ينقصون عنهم.

وإذا أحكمت هذا التفصيل عرفت أن الفرقة الناجية هم المعتزون إلى جملة الإسلام ظاهرا وبحسب التحقيق اجتهادا أو تقليدا، والمبتدعة على التحقيق نزر قليل بالنسبة إليهم أولئك هم «الجماعة» و«السواد الأعظم»، وهذا لا ينافي كون الفرقة الناجية من نيف وسبعين فرقة، إذ لا بعد في أن تكون فرقة أكثر اشخاصا من ألف فرقة.

وأما تعيين الفرق الهالكة فرقة فرقة فعلى ما قلتُ لك من أنه لا طريق إلى ذلك، والتحزب غير منضبط لجريه في الأصول والفروع، وتفرق كل فرقة إلى فرق، وهذه الفرقة تخالف هذه في هذه المسألة وتوافقها في تلك، فالتحزب غير معين كما ذكرنا، فليتأمل، والميعاد لمعرفتهم إلى أن ينصب لهم الرايات في القيامة. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « **إذا جمعَ اللهُ الأولينَ والآخرينَ يومَ القيامةِ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادرٍ لِوَاءٌ فيقال: هذه غَدْرَةُ فلانِ بنِ فلانٍ**»[١] أخرجه الشيخان، ولمسلم في رواية عن أبي سعيد رضي الله عنه: «**لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ عند الله يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ ألا وَلا غَادرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَّةٍ**»[٢].

وأقول: كذلك هؤلاء المتمذهبون يعرف أحدهم الحق على خلاف مذهب إمامه، ثم يكتمه ويأخذ في نصرة الإمام وترويج خطابه، ويرد له صرائح المعقول والمنقول، ويدأب عمره تدريسا وتصنيفا، ويذيله بما هو أفظع منه، ويقول: قال أهل الحق كذا، وخالفت المبتدعة. فهؤلاء من أعظم الناس غدرا، لأنها عمت فتنتهم لتصورهم بصورة النصحاء وأمناء الله، وورثة الأنبياء، فانتشر ضررهم مكانا وزمانا، وما يغني عن أحدهم وأورعهم في زعمه إن كان يدس نقض ذلك المذهب في الزوايا الخفية بحيث لا يعرفه إلا الخواص الذين أغناهم الله تعالى بما علمهم عما دسه.

اللهم إنا نبرأ مما صنعه هؤلاء، ونسألك العافية من مشابهتهم والاغترار بهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٦)، ومسلم (١٧٣٥-١٧٣٦) واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣٨).

اللهم معذرة إليك ولعلهم يتقون. والذي جربنا من أفاضلهم[١] إذا رأوا مثل هذا الكلام فإنما يسخرون ويستهزئون، ﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤]. هذا آخر هذه المسألة، ورضينا بالله ربا وبالإسلام دينا، وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم رسولا، وبالمؤمنين إخوانا.

قاله أفقر عباد الله إليه صالح بن المهدي المقبلي غفر الله له ولوالديه وللمسلمين[٢].

(١) في (ص): ألفاضهم.

(٢) جاء في خاتمة النسخة (س) ما يلي: «نقلته من خط قال فيه ما لفظه: تَمّ المراد نقله من خط مؤلفه- رحمه الله- اللفظة باللفظة، والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا». وفي آخر النسخة (ص): «نقلته من خط سيدي العلامة عبد الله بن محمد الأمير، رضي الله عنهما».

(النص الثاني)

النص المطول

حديث «افتراق الأمة» إلى ثلاث وسبعين فرقة رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها، وفي رواية أبي داود عن معاوية قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**أَلا إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»[١]. وفي رواية: «**وإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَى بِهِمُ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، فَلا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلا مَفْصِلٌ إِلا دَخَلَهُ**» وفي رواية الترمذي عن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّة، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُم فِي النَّارِ إِلاّمِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[٢] والإشكال في قوله: «**كلها في النار إلا ملة**» فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض حسبما صرحت به الأحاديث[٣]

---

(١) سبق تخريجه في رسالة ابن مطير.

(٢) سبق تخريجه في رسالة ابن مطير، ص ٢٣.

(٣) يشير المؤلف بذلك إلى حديث عبد الله بن مسعود الذي أخرجه البخاري (٦١٦٣)، ومسلم (٢٢١)، ولفظ البخاري: «**قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: أَتَرْضَوْنَ أَن تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ لا يَدْخُلُهَا إِلاّ نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ إِلاّ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَحْمَرِ**».

فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة وقال[١] : «هي زيادة غير ثابتة»، وبعضهم تأول الكلام بأن الفرقة الناجية صالحو كل فرقة، وهو كلام منتقض لأن الصلاح إن رجع إلى محل الافتراق فهم فرقة واحدة لا أفراد من الفرق، وإن رجع إلى غير ذلك فلا دخل له لأن الكلام أنهم في النار لأجل الافتراق وما صاروا به فرقا، ثم إن الناس صنفوا في هذا المطلب وأخذوا في تعداد الفرق ليبلغوا بها إلى ثلاث وسبعين، ثم يحكم كل منهم لنفسه ومن وافقه بأنه الفرقة الناجية، وإنما يصنعون ذلك لادعاء كل منهم أنه على «ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه» كما صرح بذلك صلى الله عليه وآله وسلم، ثم اتفق عليه جميع الفرق الإسلامية.

إنما ينحصر النظر فيمن الباقي على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ومن المعلوم أن ليس المراد أن لا يقع منها أدنى اختلاف فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة، إنما الكلام في مخالفة تصير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها، وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل وفيما يترتب عليه عظائم المفاسد لا يكاد ينحصر، ولكنها لم تخص معينا من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرين بحسب مسائل عديدة، حتى أدخلوا نوادر المسائل وما لا ضرر في مخالفته، فربما لم يكن من مهمات الدين أو لم يكن من الدين في شيء، ولكن كل تسمى باسم مدح اخترعه لنفسه، وصاروا يجعلون المسائل شعارا لهم من دون نظر في مكانة تلك المسألة في الدين: والخوارج يسمون نفوسهم: (الشُّراة)، والأشاعرة يسمون نفوسهم: (أهل السنة)، والمعتزلة يسمون نفوسهم، (العدلية)، أو (أهل العدل والتوحيد)، لأن خصمهم يثبت الصفات أمورا مستقلة فليسوا بموحدين، أو لأنهم مشبهة إما صريحا أو إلزاما[٢] ، ونحو ذلك

---

(١) هذا قول ابن حزم في "الفصل في الملل والنحل" ٣/ ٢٤٨. سبقت الإشارة إليه.

(٢) الإلزام: من مصطلحات (علم الكلام)، ولم أقف له على تعريف واضح فيما وقفت عليه من مصادر هذا العلم، ولكن مفاده أن بعض الآراء والأقوال قد يُستنتج منها نتائج لم تكن في حسبان قائلها (كاتبها)، ولم يسعَ إليها، بل إنه يتبرأ من هذه النتيجة المستوحاة من أقواله ولا يقرُّها، فهي على عكس ما يؤمن به ويعتقده، فكأنّ الإلزام هو إلزام الآخر (المخالف في الرأي) بقول لم يقل به، أو نتيجة لم يلتزم بها، ومما يؤسَف له أن معظم المسائل التي تبادلت الفرق الإسلامية بسببها تهم التفسيق والتكفير فيما بينها كانت على أساس هذه =

مما تخبرك به كتب المقالات والكلام، والإنصاف أن كلاً منهم قد اخترع ما لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم، واختلفت البدع فمن كبير وأكبر، وصغير وأصغر وما بينهما، أعني الكبر والصغر اللغويين لا الاصطلاحيين، فذلك مما لا سبيل إليه إلا بالتوقيف، والمفروض أن هذه أشياء مخترعة فكيف التوقف على ما لم يذكر بنفي ولا إثبات، إنما غايته أن يكون دخل في عموم نهي أو نحو ذلك، فتعين الفرق وتعداها فرقة فرقة وأنها هي التي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لا سبيل إليه البتة، إنما تكلموا فيها خبطا وجزافا، سهّل لهم ذلك وجرأهم عليه البدعة الأولى التي خالفوا بها السنة.

فإن قلتَ: ومن ذا الذي بقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ولم يشارك الناس في تحزبهم وابتداعهم؟

قلتُ: أما في العصور المتقدمة فكان ذلك هو الغالب وما زالوا من عام إلى عام يرذلون، وأما الآن في زمن الغربة فأما من يرجع إليه في مسائل الدين وهم المتفقهة ففي غاية القلة، وبذلك تصدق الغربة لأن العلماء هم المعتد بهم، وبهم

=

القاعدة، ومن ذلك على سبيل المثال ما يسمى في مصطلحات المتكلمين في مسألة الصفات: (التجسيم) وعكسها: (التعطيل)، فمن المعلوم اتفاق المسلمين جميعاً على أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن كل نقص، متصف بكل كمال، وعندما بدأ البحث في مسائل التوحيد (علم الكلام)، ومنها مسائل صفات الله عز وجل كالوجه واليد والكلام والاستواء.. الواردة في القرآن والسنة، فقد فسّرها أهل السنة الأوائل على ظاهرها (على منهج المحدثين) من غير تأويل، فاتهمهم خصومهم من المعتزلة بالتشبيه والتجسيم، وعندما بحث المعتزلة هذا الموضوع (على منهج المتكلمين) سعوا إلى تأويلها بطريقة تنزّه الله تعالى عن التجسيم، أو تشبيهه بخلقه..الخ، فاتهمهم خصومهم بالتعطيل، وهكذا الحال في أغلب المسائل التي جرّ إليها البحث، وتعمقت بسببها الخلافات، واستحكم التعصب بين الفرق، وتبادلت نتيجة لها تهم التفسيق والتكفير فيما بينهم، وما نتج عنها من استحلال الدماء واستباحة الأموال والأعراض، ومن الأمثلة على ذلك ما جرى لفرقة المطرّفية من الزيدية في اليمن في نهاية القرن السادس للهجرة وبداية القرن السابع، فقد كفّرهم الإمام المنصور عبد الله بن حمزة (المتوفى سنة ٦١٤هـ)، وهو من أبرز علماء وأئمة الزيدية باليمن، كفّرهم بطريق الإلزام، وأبادهم نتيجة لذلك، واستحل دمائهم، وسبى نسائهم، وخرّب بلدانهم ومساجدهم ومدارسهم..إلخ.

يصير الدين غريبا وأهيلا، على أنهم قد قلوا في أنفسهم لا تكاد تجد اليوم مدعيا عنده بينة، وأما الأعصار المتوسطة من المئتين إلى سبع مائة تقريبا ففيها ثورة العلماء وجلة الجهابذة الحكماء وما شئت أن تأخذ منهم من خير وشر وجدته، أما الخير فبتحقيق فنون العلم وبثها،وأما الشر فبتأييد الفرقة.

والحاصل أن الناس عامة وخاصة: فالعامة آخرهم كأولهم، فالنساء والعبيد ورعاء الشاء والفلاحون والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة في شيء فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كبراءة أولهم، وليس لك أن تقول: فنسميهم أهل السنة، والخاصة أهل البدعة لأن هؤلاء الذين ذكرناهم ليسوا من التسميتين في شيء، إنما يسمون بما دخلوا فيه وعقلوه وهو الإسلام، وذلك شأن مثلهم في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

وأما الخاصة: فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينية وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلا يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب وربما جددوا بدعته وفرّعوا عليها وحمّلوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم، وهؤلاء هم المبتدعة حقا، وهو شيء كبير، لكن تختلف تلك البدعة في كونها ذات مكانة في الدين ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠] هذا كنفي حكمة الله تعالى، وكنفي إقداره المكلف وككونه يكلف ما لا يطاق ويفعل سائر القبائح، ولا تقبح منه، وأخواتهن، ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعا عند الله تعالى، ولا ندري أيها يُصَيِّر صاحبها إحدى الثلاث والسبعين فرقة.

ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق وقد دسّ في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع لكن على وجه خفي، ولعله تخيل مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه، وإيذاؤهم له في عرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه، وعلى الجملة: فالرجل قد عرف الحق من الباطل وتخبط في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، أما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحدا من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير فإن الشر عم والخير خص، وربما لم يقع خيرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفطن لتلك اللمحة الخفية التي دسوها إلا

الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكثير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه والله المستعان.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق ولا هُيئ للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس وعرف أوائل الأبحاث وحفظ كثيرا من غثاء ما حصلوه، ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل، وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضا من السلف لوقعهم في النفوس، وهؤلاء الأكثرون عددا والأرذلون قدرا، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة ولا أدركوا سلامة العامة.

فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعا، والثاني ظاهره الابتداع، والثالث له حكم الابتداع، وتكليفنا معاملة كل من الثلاثة معاملة المبتدعة فيما يتعلق بذلك، وحسابهم إلى الله سبحانه وتعالى.

ومن الخاصة قسم رابع: ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرهما وسكتوا عما سكتا عنه وأقدموا وأحجموا بهما، وتركوا تكلف ما لا يعينهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظا وحكما، فهؤلاء هم السنية حقا وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة لأن الأكثر عددا هم العامة قديما وحديثا، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين وكذا من خفت بدعته من الأول، وتنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازات الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكنا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة - وإن كثرت الفرق - فلعله لا يكون مجموعة أفرادهم جزءا من ألف جزء من سائر المسلمين، فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة هذا الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة. ومن العامة باعتبار المتعبدة الذين تورعوا عن هذه المباحث وإن كانوا قد تصوروها ولكن تورعوا عن معاودتها وتحقيق بعضها وتزييف بعض، وجعلوا نفوسهم كأنهم من العامة الصرف وأقبلوا على ما يعينهم

من العبادة، ولست أعني المتصوفة الذين فاضت بدعتهم من جوانب البسيطة، رأس مالهم الغناء وبضاعتهم الدعوى، وربحهم قلة الحياء[1] ولكن قوما كانوا في الأولين كثيرا شغلهم ما يعنيهم عما لا يعنيهم، آثروا إصلاح النيات، ومراقبة عالم الخفيات، وظهر عليهم شعار الإخبات، حتى قبض الله تلك النفوس المطمئنات:

فطوبى لهـا مـن أنفـس مطمئنة مـشت مشيها فوق البـسيطة بالتي

يقـول لهـا الـرحمن جـل جلاله رضيت وأرضيت ادخلي اليوم جنَّتي

إن قلتَ: فما النجاة في عصرنا الذي شأنه ما ترى، وأي عصمة من هذا الداء الذي عم القرى؟

قلتُ: الذي دل على الداء دل على الدواء وإنما الخلل من عدم القبول بعدم الاستعمال، وبعد تنظيف الجسم من تلك الأخلاط المتعفنة، فقدِّر نفسك بين يدي ملك الموت، ثم انظر ما الذي تحبه هناك فاستعمله الآن، وهذا هو السقمونيا[2] لتلك الأخلاط ثم استعمل هذا المرهم المبارك.

أخرج الشيخان وأبو داود من حديث حذيفة بن اليمان المخصوص بتلك الخصيصة رضي الله عنه قال[3]: «**كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَنْ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله: إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيه دَخَنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله صِفْهُمْ لَنَا؟ فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ:**

---

(١) رحم الله المؤلف فقد ابتعد في حكمه هذا عن الحياد والموضوعية التي ميزت فكره، والكمال لله أولا وآخرا.

(٢) السقمونيا: نبات طبي اسمه العلمي: Convolvulus Scammonia يستخرج من جذوره عصارة راتنجية صمغية كثيرة الاستعمال الطبي، وتعد من اقوى المسهلات المعروفة آنذاك، وتستخدم مع مادة أخرى لطرد الديدان والطفيليات. انظر: تذكرة أولي الالباب لداود الأنطاكي ٢٧٤، القاموس المحيط، مادة (سقم).

(٣) الحديث، أخرجه البخاري (٣٤١١)، (٦٧٧٣)، ومسلم (١٨٤٧)، والبيهقي في السنن ١٥٦/٨ (١٦٠٥٣)، ١٩٠/٨ (١٧٢٤٤).

تَلْـــزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ. قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلا إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَـــزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

فانظر يا طالب النجاة هل ادخر عنك هذا الحديث نصحا أو ترك تعلة إلا لمن أعرض عن الإنصاف لنفسه صفحا، وانظر قول الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم: إن الخير بعد الشر فيه دخن، فإنه لم يقع الخير محضا بعد وقوع الخلاف المستقر الذي هو الشر كل الشر، ثم كان للمسلمين إمام وجماعة مع ذلك الدخن فلزمه بقايا الصحابة رضي الله عنهم، ثم استحكم الشر وصار المسلمون أجنادا مجندة، والدعاة على أبواب جهنم من أئمة الضلال من أهل العلم وأهل الأمر إلى يومك هذا، وكل يدعي أنه متمسك بالسنة، فمنهم من عنده شطر صالح من السنة، ومنهم من بقي له كلمة الإسلام ويغرُّ نفسه بالدعاوى ويستدرج الغافلين، وما زال الأمر متفاوتا والخير والشر كفتي ميزان يرتفع هذا عن هذا آونة وينخفض أخرى، تارة بحسب السيرة، وتارة بحسب العلم، وتارة بحسب العمل، والناس أو كثير منهم على دين الملك وغالب الأحوال، والخطباء يشهدون لهم على رؤوس الأعواد كما يشهدون لأئمة العلم الذين شيدوا حصون البدع، ودار على رحائهم حل عقد السنة جمع، هذا يثبت سنة ويعقد بجنبها راية بدعة، والآخر ينكر البدعة فيصيب ولكن يجره الخصام إلى هدم تلك السنة فيصبح أيضا قد أقام سنة وشيد بدعة، فكل منهم قد خلط عملا صالحا وآخر سيئا، وشارك هذه الأمراء في هتك تلك الأستار وسفك تلك الدماء ونهب تلك الأموال وثلب تلك الأعراض، وهذا عصرنا - أحسن الله عاقبتنا وجمع المسلمين- له الحظ الأوفر من الخبط: جند في الروم[1] وجند في العراق وجند في اليمن وجند في عُمان وأجناد في السند والهند والمغرب وجميع أقطار الإسلام زاده الله ظهورا، والأمر كما قيل:

وذا زمانـــك فانظـــر في عجائـــبه فالوصف يقبح للمحسوس بالبصر

وفي كل خير قد شملهم وهو كلمة الإسلام، فاعرفها لهم وارع حقها، وما أصعب ذلك، ولا تظلمهم من صفات الخير التي علمت لهم شيئا، ولا تحبطها

(١) يقصد الدولة العثمانية في تركيا.

بجنب شرورهم، فليس ذلك إليك وابرأ إلى ربك من شرورهم، ولا تسوين بين الثرى والثريا منهم، فإن تفاوتهم الآن أكثر من ذلك، فاحكم بما دهمك من العلم بأحوالهم إن ألجأك إلى ذلك ملجئ، وما ألبس عليك فعندك من خوف الشر فضلا عن طلب الخير شغل شاغل، وهذا الصراط المستقيم الذي وصانا الله تعالى مستقيما فاسلكه ولا يضرك أن تفرق الرفقاء يمينا وشمالا، وما داموا فيه فهم رفقاء، وحين تتفرق بهم الطرق فلا عليك منهم ما دمت في وسطه، فإن انحزت إلى فرقة ممن سلك بنيات[1] الطريق فقد أعذرت، وإن زعمت أن أحد هذه الفرق لم يمل عن الصراط قيد شبر فقد جهلت، وإن قلت: بعضهم مقارب وبعضهم أبعد فقد صدقت، ولكن لا تدري مقدار القرب والبعد عند ربك، وإن السلامة لزوم وصية ربك وهذا منا لما قال سبحانه: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]. ونسأله الهداية والتوفيق آمين.

والحمد لله رب العالمين.

(١) بنيات الطريق: الطرق الصغار المتشعبة عن الطريق الاعظم، اللسان: (بنى). مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٦٩، المستقصى للزمخشري ٢/ ٧٩، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ٢٧٤.

٢- بحث الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الصنعاني

مؤلف الرسالة (البحث):

هو الإمام العلامة المجتهد محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير[1] الصنعاني، ويلقب بـ"البدر" ، من أبرز وأشهر علماء اليمن في القرن الثاني عشر الهجري، ولد بمدينة "كحلان عفار"[2] سنة ١٠٩٩هـ، ثم انتقل به والده إلى مدينة صنعاء عام ١١٠٧هـ ليتلقى العلم بها على يد علماء صنعاء وأقام بها معظم حياته إلى أن توفي بها سنة ١١٨٢هـ[3] ، ولم يخرج منها إلا لتلقي العلم على يد المشايخ، أو للابتعاد عن السلطة الحاكمة في صنعاء، نائيًا بنفسه عن الخلاف بين المتصارعين على السلطة[4] ، وقد أتم حفظ القرآن عن ظهر قلب بعد دخوله صنعاء، وأكب على طلب العلم على يد كبار علماء عصره، بهمة وعزيمة عالية، وحج أربع مرات بين سنتي ١١٢٢هـ/١٧١٠م، و١١٣٩هـ/١٧٢٧م، وكان يقيم مجاورا في الحرمين الشريفين -كعادة العلماء في ذلك العصر-بعد كل حجة ليأخذ عن علماء الحرمين، وكذلك على العلماء الواردين إليهما من أرجاء العالم الإسلامي، وخاصة علوم الحديث التي لم يكن لها شيوخ في اليمن، وفي الحجة الأخيرة مكث بعد تمام حجه مدة في مدينة (الطائف)، اجتمع خلالها ببعض علمائها وأخذ عنهم، ففاق بذلك أقرانه، وعلماء عصره،

---

(١) الأمير: نسبة إلى الأمير الشهير: "يحيى بن حمزة بن سليمان المتوفى٦٣٦هـ"، أخي الإمام عبد الله بن حمزة، المتوفى سنة ٦١٤هـ.

(٢) كحلان عفَّار: مدينة تقع في سفح حصن كحلان عفار من جهة الشرق، في الشمال الشرقي من صنعاء على بعد نحو ٩٠كم منها، وهي من أعمال محافظة حجة، وتقع إلى الشرق من مدينة حجة بنحو ٣٠كم، ويفصل بينهما وادي شرس، وكانت تسمى أيضا "كحلان تاج الدين" نسبة إلى تاج الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة، المتوفى سنة ٧٠٩هـ، حفيد الأمير يحيى بن حمزة بن سليمان، ولكن اسمها الحالي هو الأشهر.

(٣) ولذلك اشتهر بين المعاصرين بـ(ابن الأمير الصنعاني).

(٤) ترك المؤلف صنعاء نحو تسع سنوات عندما نشب الصراع على السلطة بين العلامة (محمد بن إسحاق بن المهدي)، وبين الإمام (الحسين بن القاسم بن الحسين) المتوفى سنة ١١٦١هـ ، بسبب ادعاء أحقية كل منهما بالسلطة والإمامة، فذهب المؤلف إلى الحج سنة ١١٣٩هـ، ومكث بعدها في الطائف إلى شهر ذي القعدة سنة ١١٤٠، واتجه منها إلى صعدة، ثم إلى شهارة واستقر بها إلى صفر سنة ١١٤٨، عاد بعدها إلى صنعاء بعد زوال الفتنة منها. نشر العرف ٣/٣١-٣٢.

وأصبح من أئمة الاجتهاد والتجديد ليس على مستوى اليمن فحسب، بل وعلى مستوى العالم الإسلامي، وكرس حياته للإرشاد ونشر العلم، ومحاربة الظلم والجهل والتقليد والتعصب، فتفرغ للفتيا والخطابة والإرشاد في الجامع الكبير بصنعاء، وتصدر للتدريس في جامع صنعاء وفي مدرسة الإمام شرف الدين وغيرهما، ودرس كذلك في مدينة (شُهارة) ثماني سنوات من سنة ١١٤٠- ١١٤٨هـ، علوم الفقه والتفسير، وخصوصا علوم السنة، وانتشرت علومها على يده في معظم حواضر اليمن، وتخرج على يده كثير من العلماء الذين ساروا على نهجه في التزام الاجتهاد ونبذ التقليد، وقد جرت له في سبيل آرائه التنويرية مع أهل عصره خطوب ومحن، وتعرض للكثير من الأذى من سجن وتشريد، وسعى المتعصبون لتشويه سمعته بالتحريض والكذب والتزوير لدى ولاة الأمور للإيقاع به، وتآمروا على قتله بتحريض العامة عليه، ولكن ذلك لم يفت في عضده، ولم يقلل من عزيمته، فقد استمر ابن الأمير شامخاً في أداء مهمته ورسالته، وفي الجهر بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، واتهم كذلك بالنصب وبمعاداة مذهب آل البيت بسبب نشره لعلوم السنة، وفي ذلك يقول المؤلف عندما تعرض للسجن في الفتنة التي أثارها العامة والمتعصبون ضده سنة ١١٦٦هـ(١):

وما حبسوني أنني جئت منكرا ... ولا أنني نافست في الملك والكرسي

ولكنني أحييت سنة أحمد ... وأبرزتها شمسا على العرب والفرس

وكان المؤلف - رحمه الله- يعتقد أن الله سلّمه ونجاه من شرورهم ومكائدهم ببركتها، وفي ذلك يقول مخاطبًا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):(٢)

فإنيَ قد أوذيتُ فيكَ لنصرتي ... لسنتك الغراء في البر والبحر

وكم رام أقوام وهمُّوا بسفكهم ... دمي فأبى الرحمن نيلي بالضر

وجسّد ابن الأمير بسلوكه وأخلاقه مثل وقيم العلماء الربانيين، فقد كان مثالا في عزة النفس، وفي الزهد والورع والعزوف عن أطماع الدنيا، فلم يطلب لنفسه جاها أو سلطانا، ورفض المناصب التي عرضت عليه، فقد عرض عليه الإمام المتوكل القاسم بن الحسين أن يوليه قضاء مدينة (المخا)، غربي مدينة تعز؛ فاعتذر

(١) نشر العرف ٣/٦١.

(٢) ديوانه ، القاهرة: مطبعة المدني (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، ص٢٠٤-٢٠٥.

عن ذلك، ثم عرض عليه الوزارة؛ فامتنع، ثم القضاء العام، فاعتذر عن ذلك جميعًا، وبقي على ما كان عليه في الإفتاء والإرشاد، وقد قبل مرة سنة ١١٦١هـ ولاية أوقاف صنعاء ولكنه استقال منها بعد بضعة أشهر، وظل يلوم نفسه على ذلك، قال زبارة(١) : «ولما ولاه المهدي العباس بن الحسين أوقاف صنعاء في رمضان عام ١١٦١هـ باشر أعمال الوقف بصدق وأمانة، واتخذ بيتا صغيرا قريبا من بيته لسِجن من يستحق التأديب فرارا من السجن بقصر صنعاء (السجن العام للدولة) للتأثم عن زيادة العقوبة، ثم اعتذر عن الوقف وقال: إن ولايته للوقف عقوبة من الله على ذنب يعلمه بعينه، وأوصى بأن يتصدق من تركته بمائة قرش(٢) ، ومائة قرش لفقراء بني هاشم تورعا من الوقف».

ويقول المؤلف في وصف محبته للعلم، وتكريس حياته له، وزهده عن المناصب وحطام الدنيا(٣) :

والله لـولا فـضله ... إنـي فتـى فـدم بلـيد
للعلـم أهلنـي فـلا ... أهـوى سـواه ولا أريـد
حـبِّبْ إلـي مـن الـصبا ... فأنـا بـه كلـف عمـيد
وكفانـي الدنـيا فعـيـ ... ـشي فـي الـورى عـيش رغـيد
وعـن المناصـب صـانني ... فأنـا لـرتبتها زهـيد
عرضـت علـي فأعرضـت ... عـن تلـك نفـس لـي شـرود
لا ترتـضي إلا المعـا ... رف والعلـوم هـي الـسعود

ويقول في قصيدة أخرى(٤) :

وعففـت عـن أمـوالهم(٥) لا قطعـة ... أُقطعـت أو مكـس مـن الأسـواق

---

(١) زبارة: نشر العرف ٣/ ٣٢، ٤١.

(٢) القرش: هو ما عرف فيما بعد بـ(الريال): وحدة النقد الفضية المتداولة آنذاك، وهذا المبلغ الذي تصدق به كان في ذلك الوقت مبلغا ضخما لا يستهان به. وأظن أنه كفَّر عن كل يوم عَمِله في هذه الوظيفة بـ(قرش).

(٣) ديوانه ١٤٤.

(٤) ديوانه ٢٦٥.

(٥) الضمير في أموالهم لأئمة اليمن الذين عاصرهم المؤلف، وسمّاهم في أبيات سابقة على هذا البيت في القصيدة.

أو كـــيلة مــــن أي خَــــزّان فـــلا أشـــكو مـــن الخـــزان والـــسواق
عرضـــــوا علـــــي وزارة وولايـــــة فوقانـــــي الـــــرحمن أفـــــضل واقِ
جعـــل الـــوزارة والـــولاية لذتـــي فـــي العلـــم ربـــي صـــادق الميـــثاق

مؤلفاته:

يعد ابن الأمير من المكثرين في التأليف، فله عشرات المؤلفات في الفقه والحديث والتفسير واللغة والأدب..إلخ، أورد الأستاذ عبد الله بن محمد الحبشي ثبتا بها في بحث قيّم له بعنوان «مؤلفات محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني»، نشر بمجلة العرب، السنة السابعة [١٣٩٣هـ/١٩٧٣م]، ص٦٨٠-٦٨٩، ٧٨٠-٧٨٥. ومن أشهر مؤلفاته:

- إجابة السائل شرح بغية الآمل بمنظومة الكافل، في أصول الفقه.
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام.
- العدة: حاشية على إحكام الأحكام في شرح (عمدة الأحكام).
- منحة الغفار، حاشية على كتاب: (ضوء النهار) للعلامة (الحسن بن أحمد الجلال).
- التنوير، شرح كتاب: (الجامع الصغير).
- ثمرات النظر في علم الأثر.
- تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد.
- التحبير على كتاب: (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) للحافظ (عبد الرحمن الديبع الشيباني).
- توضيح الأفكار على كتاب: (تنقيح الأنظار) للعلامة (محمد بن إبراهيم الوزير)، في علم الحديث.
- وله شعر جميل جمعه ابنه عبد الله في ديوان، نُشر عدة مرات، ومعظم شعره في مناصحة حكام عصره والتوجع من مظالمهم، وتشديده النكير عليهم في المظالم التي يرتكبونها بحق الأمة في دمائها وأموالها، وسخّره كذلك للدفاع عن دعوته الإصلاحية، وقيم التجديد التي كرس حياته من أجلها، ونقد التقليد

والمقلدين(١).

منهج ابن الأمير في هذا البحث:

لم يتطرق المؤلف إلى مناقشة إسناد حديث افتراق الأمة، إذ اكتفى بعرض مختلف روايات الحديث كما وردت في كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير(٢)، ولكنه تطرق إلى بحث الإشكالات التي ترد عادة على تأويل الحديث عند شراحه، وعند مؤرخي الفرق الإسلامية، والتي هي محل نقاش وتساؤل مستمر، ويعتقد

(١) انظر ترجمته وأخباره في:
البدر الطالع بمحسن من بعد القرن السابع للشوكاني ١٣٣/٢-١٣٩، أبجد العلوم لمحمد بن صديق القنوجي ١٩١/٣؛ نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف للمؤرخ زبارة، ٢٩/٣-٦٩، هجر العلم ومعاقله في اليمن للقاضي إسماعيل الأكوع، ١٨١٤/٤-١٨٥٧، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي، ص٦٣، ١٣٧، ١٦٦، ٢٣٢، ٢٩٦، ٣٤٨، ٣٨٩، ٤٤٩، ٤٨٠، وترجم له ابنه (إبراهيم)، في كتاب سماه: الروض النضير في تراجم مؤلفات السيد محمد الأمير، (مخطوط)؛ كما كتب عن حياته، أو عن جوانب من فكره عدد كبير من الباحثين، ونال البعض منهم رسائل الماجستير والدكتوراه؛ ومن أبرزها: الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار، للباحث أحمد بن محمد العليمي، (رسالة دكتوراه)؛ ابن الأمير الصنعاني: حياته، وفقهه، لعلي بن عبد الجبار ياسين السروري، (رسالة ماجستير)؛ الفكر التربوي عند ابن الأمير الصنعاني، للباحث قاسم بن صالح الريمي، (رسالة ماجستير)؛ الاختيارات الفقهية للإمام الصنعاني في كتاب الحدود من كتابه سبل السلام: دراسة مقارنة، للباحث عبد الله منصور الذبياني، (رسالة دكتوراه)؛ ابن الأمير الصنعاني وجهوده في الدعوة والاحتساب، للباحث حسن بن علي قرشي، (رسالة ماجستير)؛ ابن الأمير الصنعاني: منهجه في علوم الحديث وفقهه، للباحث محمد مخلص، (رسالة ماجستير)؛ الصنعاني: دراسة لافكاره وآثاره اللغوية، للباحث عيد محمد الطيب، (رسالة دكتوراه)؛ وكتب الأساتذة قاسم غالب أحمد، وحسين بن أحمد السياغي، ومحمد بن علي الأكوع، وعبد الله بن عبد الوهاب الشماحي، ومحمود إبراهيم زيد كتاب عنوانه: (ابن الأمير وعصره)؛ وللأستاذ عبد الرحمن طيب بعكر كتاب عنه بعنوان: (مصلح اليمن: محمد بن إسماعيل الأمير: حياته- وآثاره)؛ وللدكتور إبراهيم هلال كتاب بعنوان: (الوجهة السلفية عند الأمير الصنعاني)، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٤٠٤-١٩٨٤م، ولا يخلو أي من كتبه المحققة من ترجمة له.

(٢) لعل المؤلف عند تأليف هذا الجموع لم يكن قد رسخ قدمه في علم الحديث، إذ من المعلوم أنه لم يدرس علم الحديث إلا في سن متأخرة من عمره، لعدم وجود شيوخ لهذا الفن آنذاك في صنعاء كما أشار إلى ذلك كثير ممن ترجم له.

المؤلف أن هذا الحديث قد استشكل من جهتين:

الجهة الأولى: ما فيه من الحكم على أكثر الأمة بالهلاك والكون في النار، وذلك ينافي الأحاديث الواردة في الأمة بأنها أمة مرحومة، وبأنها أكثر الأمم في الجنة.

وقبل توضيح هذه الإشكال أشار المؤلف إلى أن بعض العلماء حاول الخروج من هذه الإشكال بالقول بأن المراد بالأمة فيه أمة الدعوة لا أمة الإجابة، يعني أن الأمة التي دعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإيمان بالله والإقرار بوحدانيته هي المفترقة إلى تلك الفرق، وأن أمة الإجابة هي الفرقة الناجية. وأكد المؤلف إلى أن الأمة في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث أطلقت لا يراد به إلا أمة الإجابة لا أمة الدعوة.

ويرى أن هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية ..وأن كثرة عدد الفرق الهالكة في الحديث ليس لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها، ووحدة طريق الحق.

وبيّن المؤلف أن الإشكال في حديث الافتراق إنما نشأ أصلا من جعل القضية الحاكمة به وبالهلاك دائمة، بمعنى أن الافتراق في هذه الأمة وهلاك من يهلك منها دائم مستمر من زمن تكلمه صلى الله عليه وسلم بهذه الجملة إلى قيام الساعة، وبذلك تتحقق أكثرية الهالكين وأقلية الناجين فيتم الإشكال. ثم قال: والحق أن القضية حينيّة، يعني أن ثبوت الافتراق للأمة والهلاك لمن يهلك ثابت في حين من الأحيان وزمن من الأزمان....فلو جعلنا القضية دائمة من حين التكلم بها للزم أن تكون تلك الفرق كائنة في أصحابه صلى الله عليه وسلم، وهلم جرا، وقد صرح الحديث نفسه بخلاف ذلك: «**ما أنا عليه وأصحابي**» فإن أصحابه من مسمى أمته بلا خلاف، وقد حكم عليهم بأنهم أمة واحدة، وأنهم الناجون، وأن من كان على ما هم عليه هم الناجون...أي أن الحكم بالافتراق والهلاك إنما هو في حين من الأحيان وزمن من الأزمان، لم يلزم أكثرية الهلاك وأقلية الناجين...فأحاديث سعة الرحمة، وأكثرية الداخلين من هذه الأمة إلى الجنة قد دلت على أن الهالكين أقل، وذلك لقصر حينهم المتفرع عليه قلتهم بالنسبة إلى أزمنة خلافه المتطاولة.

ويرى أن ذلك الحين والزمان هو آخر الدهر الذي وردت الأحاديث بفساده

وفشو الباطل فيه، وخفاء الحق، وأن القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر وأنه الزمان الذي يصبح فيه الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، وأنه زمان غربة الدين . فتلك الأحاديث الواردة فيه التي شحنت بها كتب السنة، قرائن دالة على أنه زمان كثرة الهالكين، وزمان التفرق والتدابر.

الجهة الثانية: من جهتي الإشكال في تعيين الفرقة الناجية، وادعاء كل فرقة أنها هي الفرقة الناجية، ثم قد تُقيم بعض الفرق على دعواها برهانا أوهى من بيت العنكبوت، ومنهم من يشتغل بتعداد الفرق المخالفة لما هو عليه، ويعمد إلى ما شذت به تلك الفرق من الأقوال، فينقله عنها ليبين بذلك أنها هالكة لاعتمادها على تلك الأقوال، وأنه ناج بخلوصه عنها. ولو فتّش ما انطوى عليه لوجد عنده من المقالات ما هو أشنع من مقالات من خالفه، لكن عين المرء كليلة عن عيب نفسه.

وكما خلص المؤلف إلى أن زمن الافتراق والهلاك هو آخر الزمان، فيرى أن «الفرقة الناجية» هم الغرباء المشار إليهم في الحديث، كحديث: **«بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء»**.

فهذه الأحاديث وما في معناها في وصف آخر الزمان وأهله، قد دلت على أنه زمان كثرة الهالكين وقلة الناجين، وأحاديث الغرباء قد دلت أوصافهم بأنهم هم الفرقة الناجية في ذلك الزمان، وليسوا بفرقة مشار إليها كالأشعرية أو المعتزلة مثلا، بل هم **«النُّزاع من القبائل»** كما في الحديث. وهم متبعوا الرسول صلى الله عليه وسلم اتباعا قوليا وفعليا، من أي فرقة كانت.

وقد نُشرت هذه الرسالة من قبل مرتين في بلد واحد وفي وقت واحد، النشرة الأولى عنوانها: «حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة» بتحقيق الأستاذ سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، قدم لها الشيخ عبد الرحمن بن صالح المحمود، وهي نشرة علمية متقنة، اعتنى المحقق بضبطها وبتخريج الأحاديث والأقوال، وأثراها بالتعليقات المفيدة، وبمقدمة عن التفرق والانقسام، وأبرز أسبابه ومسبباته، وعن نشأة الفرق الإسلامية، وزوّدها بالفهارس الفنية. واعتمد المحقق الفاضل في تحقيقها على مخطوطتين، إحداهما النسخة التي بقلم المؤلف (وهي التي اعتمدنا عليها أيضا)، والثانية منسوخة عن الأولى يرجع تاريخ نسخها إلى سنة ١١٥٠هـ، وقد أفدت كثيراً من عمله في هذه الطبعة، فالفضل للمتقدم.

النشرة الثانية عنوانها: «افتراق الأمة وبيان الفرقة الناجية»، بتحقيق الأستاذ خالد بن علي العنبري، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، اعتمد محققها على مصورة مخطوطة (من مصورات جامعة الملك سعود) نسخت كذلك على نسخة المؤلف ، كما بين ناسخها في ديباجة الرسالة، ولكن المحقق لم يثبت تاريخ نسخها.

وكان العلامة صديق حسن خان القنوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧هـ)، قد نقل معظم ما ورد في هذه الرسالة في كتابه: «يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار»[١] ، مع تقديم وتأخير في بعض الفقرات، كما نقل معه كذلك نص بحث الإمام الشوكاني في حديث افتراق الأمة.

وكنت بعدما اطلعت على النشرتين السابقتين، وبخاصة نشرة الأستاذ سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، قد صرفت النظر عن نشر هذه الرسالة ضمن هذا المجموع، ولكني رأيت فيما بعد أن لا أحرم القراء والباحثين من هذا النص القيم، طالما تجمعه مع بقية الرسائل المنشورة هنا وحدة الموضوع، وقد اعتبر القدماء «جمع المتفرق» من دواعي وبواعث التأليف والتصنيف.

مخطوطة الرسالة (البحث):

اعتمدت في تحقيق النص على مصورة المخطوطة الأصلية، وهي بقلم المؤلف والمحفوظة بـ(مكتبة دار العلوم لندوة العلماء - لكناو - الهند)، وهي النسخة نفسها التي اعتمدها الأستاذ سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، في نشرته المشار إليها سابقا، وهي ضمن مجموع رسائل وإجابات للمؤلف في موضوعات مختلفة، ردّ بها على تساؤلات ونقاشات معاصريه من العلماء، ومنهم والده. يتكون المجموع من سبع ورقات (١٥ صفحة +صفحة الغلاف)، يشغل هذا البحث الصفحات الثلاث الأولى من الجموع، وبضعة أسطر من الصفحة الرابعة، متوسط عدد أسطرها (٢٩سطرا)، تاريخ تأليفها (ونسخها): شهر ذي القعدة الحرام سنة ١١٣٣هـ. ومنها نسخة مصورة على ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقمه (٥٦٠). وكانت هذه المخطوطة قد اقتناها العلامة صديق حسن خان القنوجي

(١) انظر : يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار، تحقيق إياد بن عبد اللطيف القيسي، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٥م، ص٢٧٥-٢٨٣.

في رحلته إلى الحج سنة ١٢٧٧هـ، وكانت رحلة الحج الهندي تمر عبر اليمن من طريق ميناء عدن أو الحديدة، وقد اشترى في رحلته هذه مجموعة كبيرة من مؤلفات علماء اليمن ومنهم ابن الأمير، فقد تحصل على نحو عشرين كتابا من مؤلفاته، وآلت مكتبته بعد وفاته إلى مكتبة دار العلوم لندوة العلماء.

نماذج من صور المخطوط

الصفحة الأولى من مخطوطة البحث، بقلم المؤلف.

الصفحة الأخيرة

(النص المحقق)

(جواب سؤال سألني عنه السيد العلامة إبراهيم بن أحمد العِيَاني[1] - عافاه الله-أصل سؤاله: هل هذا الحديث صحيح أم لا؟ وعلى تقدير صحته فكيف تحقيق معناه؟ فأجبت بما لفظه: بسم الله الرحمن الرحيم.. إلى آخره)[2]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حديث افتراق الأمة ورد من طرق عديدة ساقها ابن الأثير -يرحمه الله- في "جامع الأصول" فقال: أخرج أبو داود عن معاوية قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**أَلا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً،**

---

(١) العِيَاني: تصحفت في طبعة الأستاذ سعد بن عبد الله السعدان إلى: العثماني، وفي طبعة الأستاذ خالد بن علي العنبري إلى: العيائي. والصواب ما أثبتناه. والعِيَاني: نسبة إلى عِيَان بكسر العين وتخفيف الياء، قرية في سُفيان، شمالي مدينة حُوث، وتقع في الشمال الشرقي من (حرف سفيان) مركز الناحية، على بعد بضعة عشر كيلو متر منها، وكانت من مراكز وهِجَر العلم المشهورة في اليمن، وأول من اتخذها هجرة الإمام القاسم بن علي العياني، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، وإليها نُسب. انظر عنها: صفة جزيرة العرب للهمداني، تحقيق محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٠م، ص١٦١، ٢١٨، ٣٦٤؛ مجموع بلدان اليمن وقبائلها للحجري، صنعاء: دار الحكمة، ١٩٩٧م، ٦١٨/٢، هجر العلم ومعاقله في اليمن للقاضي إسماعيل الأكوع، دمشق: دار الفكر ، ١٩٩٥م، ٣/ ١٥١٥؛ معجم البلدان والقبائل اليمنية للمقحفي، صنعاء: دار الحكمة، ٢٠٠٢م، ١١٤٩/٢.

قلت: وإبراهيم بن أحمد العياني لم أقف له على ترجمة في مظانها، وقد وصفه المؤلف هنا بالعلامة، وليس في وصفه -كما عُرف عنه- مجاملة أو مبالغة، وقد نُسب إلى عِيان جماعة من أهل العلم، ومنهم والده العلامة أحمد بن محمد بن علي بن سليمان العياني، المتوفى نحو سنة ١١٣٧هـ، اشتغل بالتدريس في جامع صنعاء، وله معرفة تامة بفنون العلم، ولاسيما الفقه والنحو، صنّف فيهما؛ وأخوه العلامة قاسم بن أحمد العياني، المتوفى سنة ١١٥٩هـ، تولى القضاء بصنعاء وعدة مدن أخرى. انظر ترجمتيهما في نشر العرف ٢٨٦/١، ٢/ ٣٤١، وهجر العلم ومعاقله في اليمن ٣/ ١٥٢٢-١٥٢٣.

(٢) هذه الفقرة ألحقها المؤلف بقلمه - فيما بعد- في رأس الصفحة الأولى، وأتمها في أعلى الزاوية اليسرى من الحاشية. (انظر صورة المخطوطة).

وَإِنَّ هَذه الْملَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ».

وأخرج أبو داود والترمذي، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**تَفَرَّقَتِ اليهودُ على إحدى وسبعين فِرْقَة، أو اثنتين وسبعين، والنصارى مثل ذلك، وستفترق أُمَّتي ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فرقة**».

وفي رواية أبي داود: «**وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين، أو اثنين وسبعين فرقة**»، وذكر الحديث، وقال: حسن صحيح.

وأخرج الترمذي عن ابن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[1] : «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّة، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاث وَسَبْعِينَ ملَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إلا ملَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**» أخرجه الترمذي، وقال[2] : غريب.

وأخرج ابن ماجه مثل ذلك عن عوف بن مالك[3] ، وأنس[4] . انتهى ما ساقه

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الإيمان، (٢٥٦٥)، والحاكم في المستدرك ٢١٨/١، رقم (٤٤٤)، والعقيلي في الضعفاء ٢٦٢/٢.

(٢) قَالَ الترمذي بعد ذكر الحديث: «قال أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مُفَسَّرٌ لا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

(٣) حديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في الكبير ٧٠/١٨ (١٢٠)، وفي مسند الشاميين ١٠٠/٢ (٩٨٨)، وابن أبي عاصم في السنة ٣٢/١ (٦٣)، ولفظ الحديث عند ابن ماجه: **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيد بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ الْحِمْصِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ رَاشد بْنِ سَعْد عَنْ عَوْف بْنِ مَالك قَالَ: «قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: افْتَرَقَتْ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فرْقَةً فَوَاحِدَةٌ في الْجَنَّة وَسَبْعُونَ في النَّار، وَافْتَرَقَتْ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فرْقَةً فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّار وَوَاحِدَةٌ في الْجَنَّة، وَالَّذي نَفْسُ مُحَمَّد بِيَده لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلاث وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّة وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّار، قِيلَ يَا رَسُولَ الله مَنْ هُمْ؟ قَالَ: الْجَمَاعَةُ».**

(٤) حديث أَنس بن مالك، أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٣) من طريق قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «**قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إلا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»، وأخرجه أحمد ٣/ ١٤٥ (١٢٥٠١) من طريق سَعِيدِ بن أبي هِلالٍ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه

=

ابن الأثير في الجزء الثالث في حرف الفاء.

إذا عرفت هذا فالحديث قد استشكل من جهتين:

الجهة الأولى: ما فيه من الحكم على الأكثر بالهلاك والكون في النار، وذلك ينافي الأحاديث الواردة في الأمة بأنها أمة مرحومة، وبأنها أكثر الأمم في الجنة. منها: حديث أنس، عنه صلى الله عليه وسلم: «**أمتي أمة مرحومة مغفور لها متاب عليها**»[1]. وغيره مما ملئت به كتب السنة من الأحاديث الدالة على سعة رحمة الله لها، ولو سردناها لطال الكلام.

ولما كان حديث الافتراق مشكلا كما ترى، أجاب بعضهم[2]: بأن المراد بالأمة فيه أمة الدعوة لا أمة الإجابة. يعني أن الأمة التي دعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإيمان بالله والإقرار بوحدانيته هي المفترقة إلى تلك الفرق، وأن أمة الإجابة هي الفرقة الناجية، يريد بها من آمن بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلا إشكال.

وهذا جواب حسن، لولا أن يبعده وجوه:

الأول: أن لفظ أمتي حيث جاء في كلامه صلى الله عليه وسلم لا يراد به إلا أمة الإجابة غالبا كحديث: «**أمتي أمة مرحومة**»، وحديث: «**لا تزال طائفة من أمتي**»[3]. وحديث: «**أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب**

= وسلم قال: «**إن بني إِسْرَائيلَ تَفَرَّقَتْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَهَلَكَتْ سَبْعُونَ فِرْقَةً وَخَلَصَتْ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ أمتي سَتَفْتَرِقُ على اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فَتَهْلكُ إِحْدَى وسبعين وَتَخْلُصُ فِرْقَةٌ، قالوا: يا رَسُولَ الله من تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قال: الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ**»، وأخرجه أبو يعلى (٣٨٣٢) من طريق عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتي تفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم**».

(١) الحديث أورده المتقي الهندي في كنز العمال ١٥٥/١٢ (٣٤٤٥٤)، والسيوطي في الجامع الصغير ١٨٥/٢، والعجلوني في كشف الخفا ١٩٨/١ (٥٩٩)، عن الحاكم في الكنى عن أنس ، وقال العجلوني: «وهو منكر كما قال المناوي».

(٢) كتب المؤلف فوق كلمة بعضهم بخط صغير: (الغزالي).

(٣) الحديث ورد بروايات متقاربة، فمن ذلك حديث جابر، أخرجه أحمد ٣٥٤/٣ (١٤٧٦٢)، ٣/ ٣٨٤ (١٥١٦٧)، ومسلم (١٥٦)، (١٩٢٣)، وابن حبان (٦٨١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٣٩٦)، (١٧٦٧٠). ومن حديث ثوبان أخرجه أحمد ٢٧٨/٥ (٢٢٨٨٨)، ومسلم =

في الآخرة»[١].

وحديث: «**إذا وضع السيف في أمتي**»[٢]. وحديث «**ليكونن من أمتي قوم يستحلون الخز**»[٣].

وغير ذلك مما لا يحصى، فالأمة في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث أطلقت لا تحمل إلا على ما تُعورف منها وعُهد بلفظها، ولا تحمل على خلافه، وإن جاء نادرا.

الثاني: قوله: «**ستفترق**» بالسين الدالة على أن ذلك أمر مستقبل.

الثالث: قوله: «**ليأتين على أمتي**» فإنه إخبار بما سيكون ويحدث، ولو جعلناه إخبارا ينتهي بافتراق المشركين في المستقبل لما كان فيه فائدة، إذ هم على ضلالة وهلاك، اجتمعوا أو افترقوا.

الرابع: قرنهم بطائفتي اليهود والنصارى، فإن المفترقين منهما هم طائفتا

= (١٩٢٠)، وابن ماجه (١٠)، (٣٩٥٢)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والبيهقي (١٨٦٠٥)، وأخرجه البخاري من حيث المغيرة بن شعبة (٦٨٨١). وللحديث روايات كثيرة عن جماعة أخرى من الصحابة. وسيذكر المؤلف نص الحديث بعد قليل.

(١) الحديث أخرجه أحمد ٤/٤١٠، ٤١٨ (١٩٦٩٣)، (١٩٧٦٧)، وأبو داود (٤٢٧٨)، والبيهقي في شعب الإيمان ٧/١٤٨ (٩٧٩٩)، والحاكم في المستدرك ٤/٤٩١ (٨٤٩١)، والطبراني في الأوسط (١)، (٩٧٤)، (٢٢٥٧)، من حديث أبي مُوسَى الأشعري، ولفظه عند أحمد: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمتي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيس عليها في الآخِرَةِ عَذَابٌ إلا عَذَابُهَا في الدُّنْيَا الْقَتْلُ والبلاء وَالزَّلَازِلُ**». وسيذكره المؤلف بعد قيل.

(٢) الحديث أخرجه أحمد ٥/٢٨٤ (٢٢٥٠٥)، من حديث طويل عن ثوبان، وابن ماجه (٣٩٥٢)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٠٢)، وابن حبان (٧٣٦١)، والحاكم ٤/ ٤٩٦ (٨٣٩٠).

(٣) أخرجه البخاري تعليقا (٥٢٦٨) ولفظه: وقال هِشَامُ بن عَمَّارٍ حدثنا صَدَقَةُ بن خَالِدٍ حدثنا عبد الرحمن بن يَزِيدَ بن جَابِرٍ حدثنا عَطِيَّةُ بن قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ حدثنا عبد الرحمن بن غَنْمٍ الْأَشْعَرِيُّ قال: «**حدثني أبو عَامِرٍ أو أبو مَالِك الْأَشْعَرِيُّ –والله ما كَذَبَنِي– سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لَيَكُونَنَّ من أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ..** » الحر (في رواية البخاري): بالحاء والراء المهملتين. وأخرجه أبو داود (٤٠٩٣) وفيه: الخز، بالخاء والزاي المعجمتين، ونقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥٥/١٠) عن ابن العربي قوله: «هو بالمعجمتين تصحيف، وإنما رويناه بالمهملتين وهو الفرج، والمعنى يستحلون الزنا». وانظر للحافظ ابن حجر أيضا: تغليق التعليق، تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي، بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ)، ٥/١٧-١٩.

الإجابة، لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [سورة البينة:٤]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وقوله:﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

الخامس: ما أخرجه الترمذي عن أبي واقد الليثي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى غزوة حنين، مر بشجرة للمشركين كانوا يعلقون عليها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط: فقالوا: «**يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: سُبْحَانَ اللهِ ...إلى أن قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم**»[1] . وهذا خطاب لمن خاطبه من أمة الإجابة قطعا.

والذي يظهر لي في ذلك أجوبة:

أحدها: أنه يجوز أن هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية، فلا يتم أكثرية الهلاك، فلا يرد الإشكال. إن قيل: يمنع عن هذا أنه خلاف الظاهر من ذكر كثرة عدد فرق الهلاك، فإن الظاهر أنهم أكثر عددا. قلتُ: ليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها، ووحدة طريق الحق، نظير ذلك ما ذكره أئمة التفسير في قوله: ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. أنه جمع السبل المنهي عن اتباعها لبيان شعب طرق الضلال وكثرتها وسعتها، وأفرد سبيل الهدى والحق لوحدته وعدم تعدده.

وثانيها: أن الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار حكم عليها باعتبار ظاهر أعمالها وتفريطها، كأنه قيل: كلها هالكة باعتبار ظاهر أعمالها، محكوم عليها بالهلاك وكونها في النار، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر، من

---

(١) حديث أبي واقد الليثي أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ١٩١/١ (١٣٤٣)، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٧٩/٧ (٢١٨٤)، والحميدي في المسند ٣٧٥/٢ (٨٤٨)، وأحمد ٢١٨/٥ (٢١٩٤٧)، والترمذي (٢١٨٠)، وأبو يعلى (١٤٤١)، وابن حبان (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١-٣٢٩٤).

رحمة الله لها، وشفاعة نبيها، وشفاعة صالحيها لطالحيها، والفرقة الناجية وإن كانت مفتقرة إلى رحمة الله، لكنها باعتبار ظاهر أعمالها يحكم لها بالنجاة لإتيانها بما أمرت به وانتهائها عما نهيت عنه.

وثالثها: أن ذلك الحكم مشروط بعدم عقابها في الدنيا، وقد دل على عقابها في الدنيا حديث: «**أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة إنما عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا**»[1]. أخرجه الطبراني في الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي موسى فيكون حديث الافتراق مقيّدا بهذا الحديث، في قوله: «كلها هالكة» ما لم تعاقب في الدنيا، لكنها تعاقب في الدنيا فليست بهالكة.

ورابعها: أن الإشكال في حديث الافتراق إنما نشأ من جعل القضية الحاكمة به وبالهلاك دائمة، بمعنى أن الافتراق في هذه الأمة وهلاك من يهلك منها دائم مستمر من زمن تكلمه صلى الله عليه وسلم بهذه الجملة إلى قيام الساعة، وبذلك تتحقق أكثرية الهالكين وأقلية الناجين فيتم الإشكال.

والحق أن القضية حينيّة، يعني أن ثبوت الافتراق للأمة والهلاك لمن يهلك ثابت في حين من الأحيان وزمن من الأزمان، يدل على أن المراد ذلك وجوه:

الأول: قوله «**ستفترق**» الدال على الاستقبال لتحلية المضارع بالسين.

الثاني: قوله: «**ليأتين على أمتي**» فإنه إخبار بأمر مستقبل.

الثالث: قوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**» فإن أصحابه من مسمى أمته بلا خلاف، وقد حكم عليهم بأنهم أمة واحدة، وأنهم الناجون، وأن من كان على ما هم عليه هم الناجون.

فلو جعلنا القضية دائمة من حين التكلم بها للزم أن تكون تلك الفرق كائنة في أصحابه صلى الله عليه وسلم، وهلم جرا، وقد صرح الحديث نفسه بخلاف ذلك، فإذا ظهر لك أن الحكم بالافتراق والهلاك إنما هو في حين من الأحيان وزمن من الأزمان، لم يلزم أكثرية الهلاك وأقلية الناجين. وهذا الجواب بحمد الله والذي قبله جيدة لا غبار عليها.

إن قلتَ: يجوز أن يكون زمن الافتراق أطول من زمن خلافه، فيكون أهله

---

(١) سبق تخريجه.

أكثر، فيكون الهالكون أكثر من الناجين.

قلتُ: أحاديث سعة الرحمة، وأكثرية الداخلين من هذه الأمة إلى الجنة قد دلت على أن الهالكين أقل، وذلك لقصر حينهم المتفرع عليه قلتهم بالنسبة إلى أزمنة خلافه المتطاولة. وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتيه التناقض من بين يديه ولا من خلفه، فلا بد من الجمع بين ما يوهم التناقض، وقد تم الجمع بهذا الوجه وما قبله فتعيَّن المصير إليها.

هذا ولا يبعد أن ذلك الحين والزمان هو آخر الدهر الذي وردت الأحاديث بفساده وفشو الباطل فيه، وخفاء الحق، وأن القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر[١] ، وأنه الزمان الذي يصبح فيه الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، وأنه زمان غربة الدين.

فتلك الأحاديث الواردة فيه التي شحنت بها كتب السنة، قرائن دالة على أنه زمان كثرة الهالكين، وزمان التفرق والتدابر.

ويحتمل أيضا أن الافتراق كان من بعد القرون المشهود لها بالخيرية، وأن في كل قرن بعدها فرق من الهالكة، وأكثرها في آخر الزمان. وهذا جواب جيد استقل عن الإشكال.

الجهة الثانية: من جهتي الإشكال في تعيين الفرقة الناجية، فقد تكلم الناس فيها، كل فرقة تزعم أنها هي الفرقة الناجية، ثم قد تقيم بعض الفرق على دعواها برهانا أوهى من بيت العنكبوت، ومنهم من يشتغل بتعداد الفرق المخالفة لما هو عليه، ويعمد إلى ما شذت به تلك [الفرق] من الأقوال، فينقله عنها ليبين بذلك أنها هالكة لاعتمادها على تلك الأقوال، وأنه ناج بخلوصه عنها، ولو فتش ما انطوى عليه لوجد عنده من المقالات ما هو أشنع من مقالات من خالفه. لكن عين المرء كليلة عن عيب نفسه، وبالجملة:

فكـــل يدعـــي وصـــلا لليلـــى ... وليلـــى لا تقـــر لهـــم بـــذاكا

وكان الأحسن بالناظر في الحديث أن يكتفي بالتفسير النبوي لتلك الفرقة، فقد كفاه صلى الله عليه وسلم معلِّم الشرائع الهادي إلى كل خير صلى الله عليه

---

(١) في (ط): الجمرة.

وسلم المُؤْنة، وعين له الفرقة الناجية بأنها من كان على ما هو عليه صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وقد عرف بحمد الله من له أدنى همة في الدين ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ونُقل إلينا أقوالهم وأفعالهم حتى أكلهم وشربهم ونومهم ويقظتهم، حتى كأنا رأيناهم رأي عين.

وبعد ذلك فمن رزقه الله إنصافا من نفسه، وجعله من أولي الألباب لا يخفاه حال نفسه أولا، هل هو متبع لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو غير متبع؟ ثم لا يخفى حال غيره من كل طائفة، هل هي متبعة أو مبتدعة؟

ومن ادعى أنه متبع للسنة النبوية متقيد بها تُصدِّق دعواه أقواله وأفعاله أو تكذبها، فإن ما كان عليه صلى الله عليه وسلم قد ظهر بحمد الله لكل إنسان، فلا يمكن التباس المبتدع بالمتبع.

وعندي على تقرير ذلك الجواب، وأن زمن الافتراق والهلاك هو آخر الزمان، وأنه لا بُعد في أن الفرقة الناجية هم الغرباء المشار إليهم في الحديث، كحديث: **«بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»**[1]، وفي رواية: **«الذين يفرون بدينهم من الفتن»**، وفي رواية: **«الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي»** وفي حديث عبدالله بن عمرو: قلنا: **«من الغرباء يا رسول الله؟ قال: قوم صالحون قليل في ناس سوءٍ كثيرٍ، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم»**[2].

وهم المرادون بحديث: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا**

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٠٩٤) من حديث عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُحَازَنَّ الإِيمَانُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا يَحُوزُ السَّيْلُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَأْرِزَنَّ الإِسْلامُ إِلَى مَا بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

(٢) أخرجه أحمد (٦٧٧٥) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلَعَتْ الشَّمْسُ، فَقَالَ: يَأْتِي اللهَ قَوْمٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نُورُهُمْ كَنُورِ الشَّمْسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَحْنُ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لا، وَلَكُمْ خَيْرٌ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّهُمْ الْفُقَرَاءُ وَالْمُهَاجِرُونَ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ، وَقَالَ: طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، فَقِيلَ: مَنْ الْغُرَبَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: نَاسٌ صَالِحُونَ فِي نَاسِ سَوْءٍ كَثِيرٍ مَنْ يَعْصِيهِم أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُم».

يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله»[(١)].

وهم المرادون بما أخرجه الطبراني وغيره عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إن لكل شيء إقبالا وإدبارا، وإن لهذا الدين إقبالا وإدبارا، وإن من إدبار الدين ما كنتم عليه من العمى والجهالة، وما بعثني الله به، وإن من إقبال الدين أن تفقه القبيلة بأسرها حتى لا يوجد فيها إلا الفاسق والفاسقان، فهما مقهوران ذليلان، إن تكلما قهرا وقمعا واضطهدا، وإن من إدبار الدين أن تجفو القبيلة بأسرها حتى لا يكون فيها إلا الفقيه والفقيهان وهما مقهوران ذليلان، إن تكلما فأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر قمعا وقهرا واضطهدا، فهما ذليلان لا يجدان على ذلك أعوانا ولا أنصارا**»[(٢)].

فهذه الأحاديث وما في معناها في وصف آخر الزمان وأهله، قد دلت على أنه زمان كثرة الهالكين وقلة الناجين، وأحاديث الغرباء قد دلت أوصافهم بأنهم هم الفرقة الناجية في ذلك الزمان، وليسوا بفرقة مشار إليها كالأشعرية أو المعتزلة مثلا، بل هم «**النُزاع من القبائل**» كما في الحديث. وهم متبعو الرسول صلى الله عليه وسلم اتباعا قوليا وفعليا، من أي فرقة كانت.

هذا وقد ذكر في الفرقة الناجية أنهم صالحو كل فرقة، وذكر أنهم أهل البيت النبوي - سلام الله عليهم- ومن اتبعهم، إلا أن ذلك مبني على أن القضية دائمة، ثم هو لا يدفع الإشكال كما لا يخفى.

نعم وهذا كله توفيق بين الأحاديث مبني على صحة قوله: «**كلها هالكة إلا فرقة**»، ولا شك أنه قد ثبت في كتب السنة كما سمعته، ولكنه قد نقل السيد العلامة الحافظ عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير - رحمه الله - عن أبي محمد بن حزم في بعض رسائله ما لفظه: «قال الحافظ أبو محمد بن حزم إن الزيادة بقوله: **كلها هالكة إلا فرقة** موضوعة، وإنما الحديث المعروف إنها تفترق إلى نيف وسبعين فرقة

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١٩٨/٨ (٧٨٠٧)، ٢١٤/٨ (٧٨٦٣)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦١/٧-٢٦٣، ٢٧٣، وقال: «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد وهو متروك»، وابن حجر في المطالب العالية ١٨ ,٢٩٨-٢٩٩، وقال: «هذا حديث ضعيف فيه أربعة في نسق».

لا زيادة على هذا في نقل الثقات، ومن زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور كان عند المحدثين مُعلا ما زاده غير صحيح، وإن كان الراوي ثقة، غير أن مخالفة الثقات فيما شاركوه في حديثه يقوي الظن على أنه وهِم فيما زاده أو أدرج في الحديث كلام بعض الرواة وحسبه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيعِلُّون الحديث بهذا وإن لم يكن مقدوحا فيه.

على أن أصل الحديث الذي حكموا بصحته ليس مما اتفقوا على صحته وقد تجنَّبه البخاري ومسلم مع شهرته لعدم اجتماع شرائطهما فيه». انتهى كلامه.

هذا ما سنح للفقير محمد بن إسماعيل الأمير- عفا الله عنه- في توجيه الحديث، بعد أن سألني عنه بعض الإخوان العلماء، فإن وافق فمن فضل من أَلْهَمَ إليه، وإلا فمن قصور من حرره في شهر ذي القعدة الحرام سنة ١١٣٣ هـ.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأعلام

٤- مراجع التحقيق مرتبة على الحروف الهجائية للعناوين

-أئمة اليمن/ محمد محمد زبارة، تعز: مطبعة النصر، ١٣٧٢ هـ.

-أبجد العلوم / محمد بن صديق القنوجي، دمشق: وزارة الثقافة، (١٩٧٨م).

- ابن الأمير وعصره: صورة من كفاح الشعب اليمني/ قاسم غالب أحمد، (وآخرون)، صنعاء: (١٩٧٢).

-أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني، تحقيق عبد الله يحيى السريحي، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٨ م.

-الإصابة في تمييز الصحابة/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة مصر ١٣٢٨ هـ.

-الاعتصام/ للشاطبي. بيروت: دار المعرفة (د . ت).

-الأعلام/ خير الدين الرزكلي. بيروت: دار العلم للملايين. ط ١٢ (١٩٩٧).

-أعيان الشيعة/ محسن الأمين، دمشق، ١٩٣٥ م.

-الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره/ حسين العمري بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠ م.

-الأنساب/ عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م.

-الباعث الحثيث في علوم الحديث، لابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣ م.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع/ محمد بن علي الشوكاني. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٨ هـ.

-بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام/ الحسين بن أحمد العرشي، تحقيق الأب أنستاس الكرملي، القاهرة، ١٩٣٩ م.

-بهجة الزمن في حوادث اليمن/ يحيى بن الحسين بن القاسم (مخطوط).

-تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن/ أحمد حسين شرف الدين، القاهرة:

مطبعة الكيلاني، ١٩٦٨ م.

-التاريخ الكبير/ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٨٠ هـ.

-تاريخ بغداد/ أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٩٣٩م).

-تاريخ دمشق/ ابن عساكر (الجزء العاشر) تحقيق عمر عرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

-تاريخ طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى/ عبد الله بن علي الوزير، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٥ م.

-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. - ط٢ -المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٩٧٢ م.

-تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار/ أحمد بن عبد الله الجنداري (نشر في مقدمة الجزء الأول من شرح الأزهار لابن مفتاح) صنعاء: مكتبة اليمن الكبرى، (د . ت).

-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ومحمد ابن أحمد عبد العزيز -بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤ م.

- تغليق التعليق/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي، بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ)

-تقريب التهذيب/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف -ط٢ - بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧ م.

-تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة (١٩٧٩ م).

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف - ط٢ - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧ م.

-توضيح الأفكار/ محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٣٦٦ هـ.

-الثقات/ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٩٧٣م).

-الجرح والتعديل/ للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي - حيدر أباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

- حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة/ محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، الرياض: دار العاصمة،١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر/ محمد أمين فضل الله المحبي (ت ١١١ هـ)، القاهرة، ١٢٨٤ هـ.

-خلاصة تقريب تهذيب الكمال/ للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري - ط٢ - بيروت: دار المطبوعات الإسلامية، ١٩٧١ م.

-داغستان واليمن/ كراتشكوفسكي، ترجمة د. جليل كمال الدين، مجلة المورد، م ٨، ع ٢، صيف ١٩٧٩ م.

-الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد/ عبد الواسع الواسعي، طبعة مصر (١٣٥٧ هـ).

- ديوان محمد بن إسماعيل الأمير، القاهرة: مطبعة المدني (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

-الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ آغابزرك الطهراني، النجف: ١٩٣٦ م.

-سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د . ت).

-سنن أبي داود - القاهرة: مكتبة الحلبي، ١٩٥٢ م.

-سنن الدارمي، للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. القاهرة: دار إحياء السنة النبوية (د . ت).

-السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، حيدر أباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤ هـ.

-سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة -بيروت: دار البشائر الإسلامية (ط ٣، مصورة ١٩٨٨ م).

-سير أعلام النبلاء للذهبي (تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الارناؤوط) - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

-صحيح ابن حبان/ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة ابن تيمة، ١٩٨٦ م.

-صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا. دمشق: دار ابن كثير، ط ١٤٠٧٣ هـ، ١٩٨٧ م.

-صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م.

- صفة جزيرة العرب/ الحسن بن أحمد الهمداني، تحقيق محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٠م.

- الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار، للباحث أحمد بن محمد العليمي، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٧٨م)

-الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي - بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٨٤ م).

-الضعفاء للدار قطني، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٩٨٤ م).

-طبقات المعتزلة/ أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق سوسنة فلزر (سلسلة النشرات الإسلامية - ٢١) بيروت: ١٩٦١ م.

-العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية/ علي بن الحسن الخزرجي ، تحقيق محمد علي الأكوع، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ٢ (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣).

-العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشائخ/ صالح مهدي المقبلي، طبقة مصر.

-العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم/ محمد بن إبراهيم الوزير تحقيق شعيب الأرناؤوط - عمّان: دار البشير، ١٩٨٥ م.

-الفتح العثماني الأول لليمن/ سيد مصطفى سالم. القاهرة معهد الدراسات العربية (الجامعة العربية)، ١٩٦٦ م.

-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير/ محمد بن علي الشوكاني - بيروت: دار المعرفة (د . ت)، (تصوير عن طبعة مصر).

-الفصل في الملل والنحل/ ابن حزم - بغداد: مكتبة المثنى (د . ت).

-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة/ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي - بيروت: دار الكتب العلمية، (د . ت).

-الكامل في الضعفاء لابن عدي - ط ٢ - بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥ م.

-اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، إعداد محمد فؤاد عبد الباقي -

القاهرة: دار الحديث، (١٩٨٦ م).

-المجددون في الإسلام/ عبد المتعال الصعيدي، القاهرة: مكتبة الآداب (د . ت).

-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ محمد بن حبان البستي تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ١٩٧٦ م.

-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد/ للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - ط ٣ - دار الكتاب العربي، ١٩٨٢ م.

-مجموع بلدان اليمن وقبائلها/ محمد أحمد الحجري، تحقيق إسماعيل بن علي الأكوع، صنعاء: وزارة الإعلام (١٤٠٤ هـ).

-مجموع فتاوى ابن تيمية/ بيروت: مطابع دار العربية (د . ت).

-المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة مصورة عن طبعة الهند سنة ١٣٣٥ هـ.

-مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم - دمشق: دار المأمون، ١٩٨٧ م.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت: المكتب الإسلامي + دار صادر (د . ت).

-مصادر الفكر الإسلامي في اليمن/ عبد الله محمد الحبشي، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٨ م.

- مصلح اليمن: محمد بن إسماعيل الأمير: حياته- وآثاره/ عبد الرحمن طيب بعكر ، دمشق: دار البشائر، (د.ت)

-مصنف عبد الرزاق/ للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.

- معجم البلدان والقبائل اليمنية/إبراهيم المقحفي، صنعاء: دار الحكمة، ٢٠٠٢م

-المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ط ٢ - بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٨٥ م.

-مقدمة ابن الصلاح، دمشق: دار الحكمة، ١٩٧٢ م.

-ملحق البدر الطالع/ محمد محمد زبارة (نشر مع البدر الطالع).

-الموافقات في أصول الأحكام/ للشاطبي، تحقيق محمد حسنين مخلوف،

بيروت: دار الفكر (د . ت).

- مؤلفات محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني/ عبد الله بن محمد الحبشي، مجلة العرب، السنة السابعة [١٣٩٣هـ/١٩٧٣م]

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي - بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣ م.

-نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف/ محمد محمد زبارة، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٨٥ م. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة/ محمد أمين بن فضل الله المحبي. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.

-النكت على كتاب ابن الصلاح/ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع هادي بن عمير - المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤ م.

-هجر العلم ومعاقله في اليمن/ القاضي إسماعيل بن علي الأكوع. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥ م.

-هدية العارفين في أسماء الكتب وآثار المصنفين/ إسماعيل باشا البغدادي، طبعة إستانبول (١٩٥١).

_ الوجهة السلفية عند الأمير الصنعاني/ إبراهيم هلال، القاهرة: دار النهضة العربية، (١٤٠٤-١٩٨٤م)

- يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار/ محمد بن صديق القنوجي، تحقيق إياد بن عبد اللطيف القيسي، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٥م.

٥- فهرس المحتويات

الفهارس العامة